



# (شاهد) تطلق تقريرها السنوي

للعام 2022

ازدياد الاعتماد على وكالة الأونروا  
ومنظمات المجتمع المدني وانخفاض  
ملحوظ في العنف المسلح داخل  
المخيمات

[www.pahrw.org](http://www.pahrw.org)



## قائمة المحتويات

**Error! Bookmark not defined.....** قائمة المحتويات

0..... المقدمة

**Error! Bookmark not defined.....** الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في لبنان

8..... الهيئات الحكومية واللاجئون الفلسطينيون خلال عام 2022

16..... تقييم أداء الأونروا خلال عام 2022

38..... الأحداث الأمنية في المخيمات الفلسطينية خلال عام 2022

49..... الأزمة الاقتصادية واللاجئون الفلسطينيون في العام 2022

52..... واقع المرأة الفلسطينية في العام 2022

57..... واقع الطفل الفلسطيني في العام 2022

60..... التوصيات



## المقدمة:

تحديات عديدة وأزمات ثقيلة عاشها اللاجئون الفلسطينيون خلال عام 2022 في لبنان. ومع أن أزمة اللاجئين الفلسطينيين طويلة ومعقدة إلا أنها ازدادت صعوبة مع بداية الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يعيشها لبنان منذ أكثر من 3 سنوات والتي حولت حياة الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين إلى مأساة حقيقية. هذه الأزمة زادت من اعتماد اللاجئين على وكالة الأونروا وكذلك المنظمات الدولية والمحلية. انعكست هذه الأزمة من خلال معدلات الفقر المرعبة كذلك محاولات الهروب من هذه الواقع عبر قوارب الموت التي أودت بحياة العشرات من الفلسطينيين.

وكل عام، تطلق المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) تقريرها السنوي لتسليط الضوء على واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بموضوعية ومهنية تامة تطرح فيه الأرقام والوقائع الموثقة وتضعها أمام صانع القرار المحلي أو الدولي. وهذا التقرير هو خلاصة للجهود البحثية والمتابعات الميدانية لفريق مؤسسة (شاهد) خلال عام كامل.

ترغب المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) في أن يسهم هذا التقرير بإعطاء صورة واقعية عن ظروف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وأن تشكل المعطيات والتوصيات الواردة فيه دافعا ودليلا لكل الجهات المعنية.

وسوف تقوم المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بمناقشة خلاصات وتوصيات هذا التقرير مع كل الجهات المحلية والدولية المعنية.

## الأوضاع القانونية للاجئين الفلسطينيين في لبنان - التقرير السنوي 2022

في ظلّ الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يزرع لبنان تحت ثقلها أصدر مجلس النواب اللبناني عام 2022 ما جملته 47 قانوناً توزعت بين قوانين جديدة وتعديلاتٍ على نصوص سابقة. كان أكثرها ثقلاً القانون رقم 10 الصادر في 2022/11/15، هو قانون الموازنة العامة لعام 2022<sup>1</sup>.

وعلى الرغم من وجود نحو 210,000 لاجئاً فلسطينياً في لبنان<sup>2</sup>، يعيشون التحديات نفسها، بل ومضافاً إليها ظروف اللجوء والإقامة في مخيمات تفتقر للخدمات الأساسية، إلا أن هذا العام لم يحمل أي تشريعاتٍ تصبّ في مصلحة اللاجئين الفلسطينيين، أو تسهم في تحسين أوضاعهم القانونية ليمرّ عام آخر تدير فيه الدولة اللبنانية ظهرها للاجئين الفلسطينيين.

ولم يصدر أي نص قانوني خلال عام 2022 على صلة باللاجئين الفلسطينيين سوى قرار مجلس شورى الدولة رقم 93 في 2022/2/3، والقاضي بوقف تنفيذ القرار رقم 1/96 المتعلق بالمهن الواجب حصرها باللبنانيين فقط الصادر عام 2021.

وكان وزير العمل اللبناني قد أصدر القرار رقم 1/96 في 2021/11/25 ليحدد بموجبه المهن الواجب حصر مزاولتها باللبنانيين فقط<sup>3</sup>، تماشياً مع ما نصت عليه المادة 9 من المرسوم الخاص بتنظيم عمل الأجانب في لبنان، بأن على وزير العمل أن يصدر خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر من كلّ عام تحديداً للمهن والأعمال التي ترى الوزارة ضرورة حصرها باللبنانيين فقط<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نواب عن التصديق لتأتي بعد فوات موعدها الدستوري 6، وامتناع 37 نائباً، معارضة 63 تم إقراره من قبل مجلس النواب اللبناني بأكثرية <sup>1</sup> ، انظر: 15/11/2022، موقع رئاسة الوزراء في الجمهورية اللبنانية، 49 أشهر، الجريدة الرسمية، عدد 9 بنحو <http://pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=22301>

<sup>2</sup> وفقاً للتقديرات فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يبلغ نحو 210,000 لاجئاً ولاجئة.

<sup>3</sup> ، انظر: 25/11/2021، 2021 المتعلق بالمهن الواجب حصرها باللبنانيين فقط 96/1 موقع وزارة العمل في الجمهورية اللبنانية، القرار رقم <https://www.labor.gov.lb/Temp/Files/631f133d-0614-4163-ad3e-973299f589d9.pdf>

<sup>4</sup> : ، والمعدل بموجب 18/9/1964 حول تنظيم عمل الأجانب الصادر في 17561 موقع وزارة العمل في الجمهورية اللبنانية، المرسوم رقم <sup>4</sup> ، انظر: 4/3/2005 في 14265، والمرسوم رقم 25/4/1984 في 1582 المرسوم رقم



تضمّن القرار في المادة 2 منه استثناءً للفلسطينيين المولودين على الأراضي اللبنانية والمسجلين بشكل رسمي في سجلات وزارة الداخلية والبلديات اللبنانية، بالعمل في المهن المخصصة للبنانيين، والتي لحظها القرار في مادته الأولى. وذلك في خطوة سابقة من نوعها، أملاً توسيع نسبة العمالة الفلسطينية وذلك باستثناء المهن المنظمة بقانون<sup>5</sup>.

وعلى الرغم من أن هذا القرار يقع ضمن اختصاصات الوزير، إلا أنه لم يسلم من الانتقاد والجدل مع ما وصفه البعض بأنه يعطي اللاجئين الفلسطينيين حقّ العمل على حساب المواطنين اللبنانيين، ليفتح الباب أمام سجلاتٍ لبنانية - لبنانية، ولبنانية - فلسطينية، حول مشروعية هذا القرار وفعاليتها.

وفي هذا السياق تقدمت الرابطة المارونية بالطعن بوقف تنفيذه أمام مجلس شورى الدولة في 2021/12/28. وأعلن رئيس الرابطة المارونية، في بيان له، أن مجلس شورى الدولة أصدر قراراً يحمل الرقم 93 تاريخ 2022/2/3 بوقف تنفيذ قرار وزير العمل الصادر في 2021/11/25 ورقمه 1/96، لتجاوزه حد السلطة من خلال الإجازة للفلسطينيين المولودين في لبنان ممارسة المهن التي حصرها القانون باللبنانيين فقط، وذلك بإجماع الهيئة الحاكمة<sup>6</sup>.

لاحقاً، أنكرت وزارة العمل تبليغها للقرار، وبأنها فور تبليغه ستعمد إلى التقدم بطلب للرجوع عنه، مشيرةً إلى أن الوزارة لم تفعل أكثر من وضع القانونين رقم 128 و 129 بتاريخ 2010/8/24 موضع التنفيذ، على أن القرار موضع الجدل لا يعدو عن كونه نصّاً تنفيذياً لأحكام القانونين المذكورين<sup>7</sup>.

<https://www.labor.gov.lb/Temp/Files/f32d8abf-1260-4c3d-831e-d878a2c2c9ba.pdf>

<sup>5</sup> انظر: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast-59574370>، انظر: 25/11/2021 موقع بي بي سي باللغة العربية،

<sup>6</sup> انظر: <https://tinyurl.com/nna-lebgo>، انظر: 10/2/2022: الوكالة الوطنية للإعلام،

<sup>7</sup> انظر: <https://www.labor.gov.lb/LatestNewsDetails.aspx?newsid=16690>، انظر: 13/2/2022 موقع وزارة العمل في الجمهورية اللبنانية،



هذا وتبيّن للمؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) بأن الدوائر الإقليمية للتفتيش الإداري لم تتبلّغ حتى تاريخه بتجميد العمل بالقرار الصادر عن وزير العمل بسبب حكم صادر عن مجلس شوري الدولة، وذلك بعد مضي ما يزيد عن 10 أشهر على تناقل وسائل الإعلام لخبر صدور القرار المزعوم عن مجلس شوري الدولة.

ليتبين بأن قراراً عن مجلس شوري الدولة قد صدر فعلاً بوقف قرار وزير العمل، إلا أن الوزارة ما تزال تعمل وفقاً لأحكامه على أنه ساري المفعول، وتمّ نشره في الجريدة الرسمية. وبالتالي فإن العمل ما زال قائماً بموجب القرار وفقاً لمصدر في التفتيش الإداري<sup>8</sup>.

وفي مراجعة دقيقة لنص القرار موضع البحث ومقارنته بالتشريعات ذات الصلة يتبين أن القرار لم يحمل إلى الفلسطينيين أيّ جديد. وسواء توقف العمل به أم لا فإن إمكانية عمل الفلسطيني في لبنان ما تزال مقيدة، نظراً لأن إمكانية العمل للفلسطيني في لبنان والخيارات المتاحة أمامه لم تتسع في المرحلة الممتدة بين صدور القرار وقرار مجلس شوري الدولة بوقف تنفيذه.

وعلى الرغم من القيمة "المعنوية" للقرار كخطوة أولية في سبيل منح الفلسطينيين الحقّ في العمل في لبنان، كانت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) قد أوضحت سابقاً بأن القرار كان يحتاج إلى إرفاقه بخطوات أساسية<sup>9</sup>، ولا سيما:

- أن القرار لم يرافقه إصدار لمرسوم لتأكيدهِ والحؤول دون سقوطه مع انتهاء ولاية الوزير الذي أصدره.

<sup>8</sup> على ضوء المعلومات المتضاربة حول قرار وزير العمل، تواصلت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) مع مسؤول احدي المحافظات في التفتيش الإداري، والذي أكد صدور قرار مجلس شوري الدولة بوقف التنفيذ، إلا أن وزارة العمل ما تزال تعمل وفقاً لأحكامه.

<sup>9</sup> انظر: <https://tinyurl.com/9dec2021>، 9/12/2021 المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)،



- أن القرار لم يستهدف جميع المهن كتلك المنظمة بقانون ما يستدعي تعديل قوانينها.
- أن القرار لم يرافقه تعديل للقوانين ذات الصلة، ولا سيما قانون العمل اللبناني لعام 1946، المرسوم رقم 17561 حول تنظيم عمل الأجانب الصادر عام 196، والقانونين رقم 129 و 128 لعام 2010.

وبالتالي فإن هذا القرار المثير للجدل، وحتى قبل وقف تنفيذه، لم يغيّر في أوضاع الفلسطينيين شيئاً يذكر، بل جاء أشبه بموقف سياسي أكثر منه بقرار قانوني ذي صيغة تنفيذية. هنا يطرح التساؤل، إلى متى ستظلّ حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مادة للتجاذبات السياسية والزخم الإعلامي؟

وعن سائر المسائل القانونية فإنه، وحتى تاريخه، ما تزال التشريعات القانونية اللبنانية قاصرة عن منح الفلسطينيين حقوقهم الأساسية. ومع عدم إدراج أيّ تعديلات على التشريعات الحالية خلال عام 2022 لصالح حقوق اللاجئين الفلسطينيين فإن الفلسطيني ما يزال محروماً من:

1. الحقّ في العمل بما يتجاوز الـ 70 مهنة، وغالبية الحقوق العمالية، بموجب المرسوم رقم 17561 حول تنظيم عمل الأجانب الصادر عام 1964 قانون العمل اللبناني لعام 1946، وقانون الضمان الاجتماعي.
2. الحقّ في التملك العقاري بموجب القانون رقم 296 الصادر في 2001/4/3.
3. الحقّ في الشخصية القانونية لـ 5,000 لاجئ فلسطيني من فاقد الأوراق الثبوتية.
4. الحقّ في السكن اللائق، في ظلّ عدم توسيع المخيمات، وإعادة إعمار المهدم منها، والتضييق على إدخال مواد البناء، إذ ما يزال يتطلب نقلها إلى المخيمات تصريحاً من السلطات اللبنانية، والتي تشدد في إصدارها، وغالباً ما تمنعها.

## الهيئات الحكومية واللاجئين الفلسطينيين خلال عام 2022:

### أولاً: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني:

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني وتُدعى اختصاراً LPDC، وهي اختصار لجملة Lebanese Palestinian Dialogue Committee، هي هيئة حكومية استشارية تأسست في سنة 2005 تحت اسم "فريق عمل معالجة قضايا اللاجئين الفلسطينيين"، حيث تُعنى بالسياسات العامة التي تستهدف اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. تعاقب على رئاستها منذ تأسيسها في عهد حكومة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى السفير خليل مكاي منذ سنة 2005 حتى سنة 2009، ثم خلفته في تولي رئاسة هذه اللجنة المحامية مايا مجذوب منذ سنة 2009 حتى سنة 2011، فالدكتور عبد المجيد قصير، والدكتور خلدون الشريف والوزير السابق حسن منينمة وصولاً إلى الدكتور باسل الحسن في سنة 2022، بعد تكليف الرئيس نجيب ميقاتي بتشكيل الحكومة.

ومن المفترض أن تعمل اللجنة كحلقة ربط مركزية بين الحكومة اللبنانية ومؤسساتها الرسمية من جهة وبين المؤسسات الدولية واللاجئين الفلسطينيين وأطرافهم السياسية والاجتماعية ومنظمة الأونروا من جهة أخرى، كذلك تعمل على تقديم الاستشارات للحكومات المتعاقبة حول التعاطي مع قضايا اللاجئين الفلسطينيين وكيفية ملامسة القضايا الطارئة مرتكزةً بذلك على أولوية الحفاظ على المصالح الوطنية للشعب اللبناني وحقوق اللاجئين الفلسطينيين لحين حل قضيتهم وعودتهم إلى ديارهم.

وقد حدّد القرار اللبناني رقم 2005/89 المهام المناطة باللجنة منذ تأسيسها بالتالي:

- معالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية داخل المخيمات ولللسطينيين المقيمين في لبنان بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئ فلسطيني في الشرق الأدنى (الأونروا).
- وضع آلية لإنهاء وجود السلاح الفلسطيني خارج المخيمات.
- إطلاق الحوار حول معالجة قضية السلاح داخل المخيمات لجهة تنظيمه وضبطه.
- درس إمكانية إقامة علاقات تمثيلية بين لبنان وفلسطين.



والمتتبع لهذه الفترة التي يرأسها الدكتور باسل الحسن للجنة يلمس تغييراً واضحاً في أدائها عن السابق. فاللجنة في هذه الحقبة تحاول تغيير التعاطي النمطي مع قضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من خلال البدء بملامسة الكثير من الملفات المتعلقة بهم ومحاولة إيجاد حلول لها من خلال:

1. البدء بزيارات ينفذها أعضاء لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني للمخيمات الفلسطينية وعقد لقاءات مع المرجعيات في تلك المخيمات.
2. تكليف الدكتور أحمد الزعبي كمستشار للإعلام والتواصل للجنة الحوار اللبناني، ومشاركته الملموسة في اللقاءات والندوات التي تعقدها المرجعيات الفلسطينية، والأونروا في لبنان، بهدف تسليط الضوء على معاناة اللاجئين الفلسطينيين، ودور لجنة الحوار في السعي لحلها.
3. متابعة ملف الأونروا ومحاولة تصحيح مساره بعد مطالبة المفوض العام للأونروا السيد فيليب لازاريني بنقل بعض من مهمات الأونروا إلى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وإجباره بالتراجع عن هذا التوجه.
4. نجاح مساعي اللجنة الاستشارية للأونروا التي يرأسها لبنان في هذه الدورة بشخص الدكتور باسل الحسن، وحشد التأييد الدولي والنجاح بتجديد ولاية الأونروا لثلاث سنوات قادمة.
5. سعي لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني لتشكيل "لجنة من الوزارات اللبنانية المعنية بالشأن الفلسطيني وخاصة الخدماتية منها مثل "الصحة، التربية والتعليم، العمل والشؤون الاجتماعية"، استكمالاً للدور اللبناني في دعم الأونروا لسدّ العجز المالي، في أعقاب اجتماع اللجنة الاستشارية التي عقدت في بيروت منتصف حزيران/ يونيو 2022.
6. زيارة مخيمي نهر البارد وبرج البراجنة وغيرها من المخيمات أكثر من مرة، بهدف الاطلاع على واقعها والعقبات التي تحول دون استكمال عملية الإعمار في مخيم نهر البارد ومحاولة تذليلها.
7. الاستمرار بدعم الأونروا في مطالباتها للجهات المانحة بتأمين التمويل المطلوب لاستكمال إعادة إعمار مخيم نهر البارد.



8. مواكبة لجنة الحوار لإطلاق مشاريع إنمائية في المخيمات الفلسطينية، ولا سيما مخيمات البص والمية ومية ونهر البارد (افتتاح مستشفى الهلال الأحمر الفلسطيني في مخيم البص وزيارة مدرسة الصخرة في مخيم المية ومية، وتجهيز مستشفى الهمشري بالمعدات...) <sup>10</sup>.
9. الاستفادة من فرص التمويل لدى بعض الجهات المانحة بالتنسيق بين الحوار اللبناني الفلسطيني والأونروا وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، لتطوير القطاع الصحي في مخيمات وتجمعات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ودعمه <sup>11</sup>.
10. الجهود التي بذلت من أجل استصدار بطاقات هوية ممغنطة للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وتعكس نشاطات لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني للعام 2022 تغييراً ملموساً في أداء اللجنة نحو الأفضل عن السنوات السابقة، حيث تسعى للاستفادة من الموارد الدولية المتاحة سواء المالية والعينية منها (KFW, GIZ, UNDP, ICRC, US AID) وغيرها، ومن مشاريع المؤسسات المحلية لتوظيفها في خدمة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (تعبيد الطريق الرئيسي في مخيم نهر البارد، تطوير مستشفيات الهلال، تزويد مستشفى الهمشري بمعدات طبية...).
- وبالرغم من هذه الجهود المبذولة من قبل لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في الفترة الحالية إلا أن هناك قضايا ملحة المطلوب من لجنة الحوار السعي لمعالجتها وتتمثل بالتالي:
1. السعي لدى الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي لإقرار الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

<sup>10</sup> لجنة الحوار تطلق وتواكب إطلاق مشاريع إنمائية في مخيمات البص والمية ومية والبارد، للمزيد انظر موقع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، حزيران/ يونيو 2022: <https://2u.pw/ptW9Ui>

<sup>11</sup> تقاهم بين لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني و"الهلال الفلسطيني" لتعزيز الرعاية الصحية للاجئين، للمزيد انظر موقع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني: <https://2u.pw/UCf78A>



2. ضرورة استكمال العمل بمكننة الأوراق الثبوتية للاجئين، وحلّ مشكلة فاقد الأوراق الثبوتية لنحو 4,750 من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
3. ضرورة إيجاد حلّ مع الجهات الحكومية لتسهيل إدخال مواد البناء للمخيمات الفلسطينية.
4. السعي لحلّ مشكلة مستأجري المنازل من اللاجئين الفلسطينيين في مختلف المناطق اللبنانية، بعد صدور قانون الإيجارات الجديد في العام 2014، وضرورة شملهم بالاستفادة من التسع السنوات التمديدية، ومن مساعدات الصندوق الخاص بالإيجارات السكنية.
5. السعي لتنظيم العلاقة بين المخيمات الفلسطينية والدولة اللبنانية، ولا سيما شركة كهرباء لبنان بخصوص تزويد المخيمات بالكهرباء وآلية سداد فواتير الكهرباء.
6. العمل على تعديل القانون 129، ولا سيما المادة 9 المتعلقة بقانون الضمان الاجتماعي، بحيث تصبح نسبة ما يسهم به رب العمل 8.5% للعامل اللبناني والعامل الفلسطيني بدلاً من 25% للعامل الفلسطيني لقاء إفادته من تعويض نهاية الخدمة حصراً، كما ينص القانون، لأن بقاء هذه النسبة بهذا المستوى تجعل أرباب العمل يعزفون عن تشغيل العمالة الفلسطينية.
7. إيجاد آلية لتطبيق وثيقة "الرؤية اللبنانية الموحدة لقضايا اللاجئين الفلسطينيين في لبنان"، والتي صدرت برعاية لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني في الحقبة الماضية.

### المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين:

أنشأت الحكومة اللبنانية في 1959/3/31 هيئة خاصة تشرف على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تتبع وزارة الداخلية اللبنانية، بغية تنظيم وجودهم على أراضيها. وعرفت هذه الهيئة باسم "المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين" يرأسها مدير/ة من الفئة الأولى وجعلتها تابعة لوزارة الداخلية، ونظمت أحكامها بالمرسوم رقم 927 الصادر في نفس التاريخ<sup>12</sup>.

<sup>12</sup> مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، موقع الجزيرة.نت، 2004/11/16: <https://2u.pw/U807vD>



### تتلخص مهام مديرية الشؤون السياسية واللاجئين بالتالي:

1. الاحتفاظ بالملفات الإحصائية وسجلات الأحوال المدنية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.
2. تسجيل وقوعات المواليد من اللاجئين الفلسطينيين، وتصدر وثائق ولادة وبطاقات هوية لهم.
3. تسجيل وقوعات الوفيات من اللاجئين الفلسطينيين، وتصدر وثائق وفاة.
4. تصدر إخراجات القيد الفردية والعائلية، وإخراجات القيد الخاصة بعقد القران.
5. تصدر وثائق الزواج والطلاق، وتثبت هذه الوقوعات في ملفاتها.
6. التحقق من نسب المواليد الذين تأخر ذويهم في تسجيلهم في المديرية بمدة تزيد عن العشر سنوات، وتشترط الحصول على إثبات نسب من المحاكم الشرعية مصحوباً بفحص DNA. وبالرغم من إدخال جزء من بيانات اللاجئين الفلسطينيين على الحاسوب بعد العام 2010 لحفظها من الضياع وسرعة استصدار الأوراق الثبوتية، ولا سيما بطاقات الهوية، إلا أن هذه العملية لم تكتمل وذلك من خلال:

1. الاستمرار بكتابة بطاقة الهوية باليد.
  2. الرجوع إلى الملفات لاستصدار إخراجات قيد فردية أو عائلية وما يستغرقه ذلك من وقت.
  3. عدم مكنة وثائق ومستندات اللاجئين الفلسطينيين (بطاقة الهوية، وإخراج القيد، وعقود الزواج والطلاق، وغيرها).
- وقد واجه اللاجئون الفلسطينيون منذ 2019/10/17 عقبات كثيرة لاستصدار أوراقهم الثبوتية من المديرية ضمن الوقت القياسي المطلوب وذلك للأسباب التالية:

1. أن الأوراق الثبوتية للاجئين الفلسطينيين تصدر من مكان واحد في بيروت، وكثيراً ما كانت تقطع الطرقات، بخلاف المواطن اللبناني الذي يحصل عليها من مراكز المحافظات.



2. وباء الكورونا وتأثيره على فتح وإغلاق المؤسسات العامة، ولا سيما المديرية أيضاً أمام المراجعين.
  3. انقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة، وعدم توفر المازوت لتشغيل مولدات كهرباء المديرية.
  4. اقتصار الدوام في المديرية لمدة يومين في الأسبوع، مما أدى إلى تراكم المعاملات والتأخر في استصدارها.
  5. النقص الكبير في الطوابع الأميرية ومدى تأثيرها على سرعة استخراج المعاملات من المديرية.
  6. التأخير في إنجاز المعاملات بسرعة، مما قد يحرم الكثير من اللاجئين من إقاماتهم في الخارج أو السفر ضمن الوقت المتاح.
- وتبقى مشكلة فئة فاقدى الأوراق الثبوتية، والذين يحملون جوازات سفر صادرة عن السلطة الفلسطينية ومتزوجين من لاجئات فلسطينيات من لبنان مسجلات في المديرية، فلا يستطيعون إثبات وقوعات الزواج الخاصة بهم، وتسجيل مواليدهم لاحقاً.

### مديرية الأمن العام اللبناني:

هي من المديريات التي تتبع وزارة الداخلية اللبنانية، ويرأسها مديراً من الفئة الأولى في لبنان، تُعنى بالأمن والاستقرار في لبنان، من خلال ضبط المنافذ البرية والجوية والبحرية للقادمين والمغادرين الأراضي اللبنانية. يقدم الأمن العام اللبناني خدمات عديدة للاجئين الفلسطينيين في لبنان منها:

1. إصدار وثائق السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان ضمن ما يسمى الفئات الخاصة.
2. التحقق من الأوراق الثبوتية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، ومن إقامتهم بشكل قانوني.
3. السماح للسفارات اللبنانية في الخارج بتجديد وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين في تلك السفارات بعد التواصل مع الأمن العام للتحقق منها.
4. منح اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان إقامات مؤقتة تجدد كل ستة أشهر، ولا تسمح لهم بالعمل.



5. استصدار وثائق سفر مرور لمرة واحدة للاجئين الفلسطينيين المسجلين في لبنان والمقيمين في الخارج للقدوم إلى لبنان لتسوية أوضاعهم القانونية، وتجديدها في حال تعذر تسويتها، أو تجديدها من خلال السفارات في الخارج.

ومن الجدير ذكره أن الأمن العام اللبناني كان يمنح فاقدى الأوراق الثبوتية من اللاجئين بطاقات تعريف سنوية تمكنهم من سهولة التنقل، إلا أن المديرية توقفت عن إصدار هذه الوثائق بدعوى اللجوء السوري الكبير إلى لبنان بعد العام 2014، مما أدى إلى:

1. حرمان هذه الفئة من سهولة التنقل والسفر.
  2. التعرض للاعتقال والترحيل خارج لبنان لعدم امتلاكهم أي أوراق ثبوتية.
  3. حرمانهم من تثبيت عقود زواجهم وتسجيل مواليدهم لاحقاً.
  4. حرمانهم من خدمات التعليم والاستشفاء؛ سواء لدى الأونروا أو بالمؤسسات الرسمية اللبنانية.
- وقد رصدت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) تأخر في إصدار جوازات السفر للاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال العام 2022 للأسباب التالية:
1. كثرة المتقدمين من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان للحصول على وثائق سفر بقصد السفر والهجرة.
  2. النقص في نسخ وثائق السفر الخاصة باللاجئين الفلسطينيين لدى المديرية.
  3. الدوام الجزئي لموظفي الأمن العام بسبب وباء كورونا، وعدم توفر الكهرباء طيلة أيام الأسبوع.

### المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي:

قوى الأمن الداخلي اللبناني قوى لبنانية مسلحة تتبع وزارة الداخلية اللبنانية، تشمل صلاحياتها جميع الأراضي اللبنانية، بما فيها المخيمات الفلسطينية في لبنان. وتعمل هذه المديرية على تطبيق القوانين والأنظمة المنوطة بها.



وتشرف مديرية قوى الأمن الداخلي على المخيمات الفلسطينية من خلال إنشاء مجموعة من المخافر في مختلف المحافظات اللبنانية تُدعى مخافر المخيمات، والتي تقوم بالتالي:

1. متابعة قضايا اللاجئين الفلسطينيين من حيث استلام أي موقوف أو مطلوب من الأجهزة الأمنية المختلفة، وإحالتهم إلى النيابة العامة للتحقيق معهم والبت بمصيرهم.
  2. الإشراف على السجناء الفلسطينيين في السجون اللبنانية بالتعاون مع وزارة العدل.
  3. تبليغ اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات بمراجعة الجهات المعنية، سواء كانت محاكم قضائية مدنية، أم شرعية، أو الجهات الأمنية.
  4. تبليغ اللاجئين الفلسطينيين بتسديد غرامات مالية مترتبة عليهم.
  5. تعميم أسماء المفقودين الفلسطينيين.
- وبالمقابل، تقوم قوى الأمن الداخلي بتوقيف اللاجئين الفلسطينيين الذين يقومون ببناء بيوت داخل المخيم دون ترخيص وتجبرهم على هدمها، وقد رصدت مؤسسة (شاهد) عدّة حالات مشابهة خلال عام 2022<sup>13</sup>.
- وعلى صعيد آخر فإن الموقوفين الفلسطينيين في السجون اللبنانية يعانون من أربعة مشاكل أساسية على غرار الموقوفين اللبنانيين وهي:

1. التأخر في المحاكمة.

2. مشكلة الاكتظاظ.

3. مشكلة الطباية.

4. مشكلة سوء التغذية.

تشير مؤسسة (شاهد) إلى أن الأوضاع في السجون اللبنانية لا تتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما الحقّ في توفير ظروف "مناسبة للصحة والرفاهية"، وأن يكون لهم الحقّ في أعلى مستوى

<sup>13</sup> الأجهزة الأمنية اللبنانية توقف لاجئة فلسطينية في صور لقيامها ببناء منزل لها في مخيم البص، موقع لاجئ نت، 2022/7/27

يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. لذا بات المطلوب من وزارتي الداخلية والعدل اللبنانية إيجاد حلول مناسبة للسجناء والموقوفين من حيث:

1. تسريع محاكمات الموقوفين للتخفيف من اكتظاظ السجون.
2. تحسين مقومات الغذاء والطبابة والأدوية لذوي الأمراض المزمنة.
3. توفير المعونة القضائية للسجناء الفلسطينيين.

### الجيش اللبناني والمخيمات الفلسطينية:

يُشرف الجيش اللبناني على ضبط الأمن والاستقرار حول المخيمات الفلسطينية في لبنان، وذلك من خلال:

1. وضع نقاط تفتيش ثابتة على مداخل تلك المخيمات، مهمتها التأكد من هويات الداخلين والمغادرين للمخيم.
2. عدم السماح للأجانب بدخول المخيمات بدون تصريح مسبق من مخابرات الجيش اللبناني.
3. إقامة نقاط مراقبة، وجدران، وسواتر ترابية، وأبراج تحيط بالمخيمات من الخارج.
4. إصدار مخابرات الجيش اللبناني تصاريح دخول اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى المخيمات الفلسطينية في لبنان، وتُجَدِّدها لهم كل ثلاثة أشهر.
5. التحكم بإخال مواد البناء إلى المخيمات بعد صدور قرار السلطات اللبنانية في الأول من كانون الثاني/يناير 1997 بمنع إدخال مواد البناء إلى المخيمات دون تصريح.
6. بت وزارة الدفاع اللبنانية بالتصاريح المقدمة لإدخال مواد بناء وكمياتها، سواء من الهيئات الدولية كالأمم المتحدة أو من الجمعيات والعائلات...

وخلال العام 2022 لم تشهد المخيمات الفلسطينية أي إجراءات غير نمطية من قبل الجيش اللبناني بالتعامل مع المخيمات الفلسطينية، سوى ما قام به الجيش من اقتحام مفاجئ لمخيم نهر البارد شمال لبنان في 2022/10/25، دون التنسيق مع المرجعيات السياسية والاجتماعية في المخيم، مما سبب المزيد من الرعب والقلق للأهالي، باعتبار بأن مشاهد تدمير مخيمهم قبل 16 عاماً ما زالت عالقة في أذهانهم، فضلاً عن بدء



مخابرات الجيش بمتابعة من يقومون بإعمار منازلهم في المخيمات دون ترخيص أو ترميمها، وتحويلهم إلى الجهات القضائية المختصة<sup>14</sup>.

### الأونروا وخدماتها خلال عام 2022:

استقبل اللاجئون الفلسطينيون عموماً، واللاجئون الفلسطينيون في لبنان، العام 2022 بقلق شديد على مصير الأونروا، ومصيرهم أيضاً بعد التصريحات الخطيرة التي وردت على لسان المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني أنه بدأ الانتقال من مرحلة "الاقتراح" و"استكشاف" إمكانية إحالة خدمات الأونروا تقدمها للاجئين الفلسطينيين إلى منظمات أممية بالإنابة، لتعذر حشد التمويل وإمكانية استمرار الأونروا بتقديم هذه الخدمات<sup>15</sup>.

وعدّ اللاجئون الفلسطينيون وقواهم السياسية بأن اقتراح لازاريني هو بمثابة تدخل غير مبرر في دور الأونروا، وخارج صلاحياته وحرف الأنظار عن مهمته الأساسية في البحث عن تمويل مالي لسد العجز، حيث يكمن الحلّ في تخصيص موازنة لها من الأمم المتحدة بشكل دائم، وليس الاعتماد على تبرعات الدول المانحة، وموقفها المزاجي أو السياسي أو الارتباطي من القضية الفلسطينية، أو في توزيع مهمة تقديم الخدمات الى المنظمات والمؤسسات الأممية، لأن ذلك يفقد القضية الفلسطينية امتيازها وخصوصيتها، بأنها قضية سياسية وليست خدماتية، فيما المطلوب تطبيق قرارات الشرعية الدولية التي صدرت بخصوصها<sup>16</sup>.

وذلك على الرغم من تراجع لازاريني عن تصريحاته في أثناء انعقاد اللجنة الاستشارية للأونروا في بيروت يومي 14 و15/6/2022، بحضور أعضاء من 28 دولة دائمين فيها، وممثلين عن الدول العربية

<sup>14</sup> ، انظر: 25/10/2022 غضب في نهر البارد من طريقة اقتحام الجيش اللبناني للمخيم، موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، <https://bit.ly/3WQDFp1> ؛ وغضب فلسطيني بعد اقتحام مخيم نهر البارد بقوات جوية وبحرية لبنانية، موقع بي بي سي باللغة العربية، <https://www.bbc.com/arabic/tv-and-radio-63405746>، انظر: 26/10/2022

<sup>15</sup> رسالة من المفوض العام للأونروا إلى اللاجئين الفلسطينيين، موقع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئ فلسطيني في الشرق الأدنى (الأونروا)، 2022/4/23، انظر: <https://bit.ly/40ko83C>

8/10/2022: فيليب لازاريني: بعض المساهمات للأونروا انخفضت بعد "أبراهام"، موقع صحيفة العربي الجديد، لندن، <sup>16</sup> <https://bit.ly/3HmL4Xq>



المضيفة للاجئين الفلسطينيين، والدول المانحة للوكالة، والمجموعة الأوروبية، وجامعة الدول العربية<sup>17</sup>.  
وأيضاً على الرغم من أن اللجنة الاستشارية أصدرت في ختام جلساتها رزمة من القرارات والتوصيات التي حاولت تبديد مخاوف اللاجئين الفلسطينيين، بعد تصريحات لازاريني.

ومن الجدير ذكره أن دولة لبنان تسلمت رئاسة اللجنة الاستشارية لوكالة الأونروا برئاسة الدكتور باسل الحسن رئيس لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني التابعة للحكومة اللبنانية<sup>18</sup>.

ومن الجدير ذكره أن إجراءات الأونروا بتقليص الخدمات برزت بشكل جلي مطلع العام الدراسي 2023/2022 في مدارس الأونروا، لا سيما في قطاع التعليم، حيث اتخذت خطوات صامته كان هدفها تقليص الخدمات بهدوء، لكن مجتمع اللاجئين استشعر الخطر الداهم، وواجه هذه الخطوات بمواقف رافضة واعتصامات وصلت إلى إغلاق مكتب لبنان في 2022/10/12.

### قطاع التعليم: عام دراسي جديد مثقل بالمشاكل والتحديات:

من المعروف أن من أحد المهمات الرئيسية للأونروا منذ تأسيسها هي تقديم خدمات التعليم الأساسي للاجئين الفلسطينيين، ولا سيما في لبنان، فضلاً عن التعليم المهني والتقني في مركز سبلين للتدريب المهني والتقني في منطقة سبلين وفي شمال لبنان في مخيم نهر البارد لاحقاً بعد عام 2007.

ومن الجدير ذكره أن التعليم الثانوي استمر على نفقة الطالب الفلسطيني في لبنان حتى العام 2001، ولكن بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية للاجئين الفلسطينيين، وعجز الكثير من الأهالي عن

<sup>17</sup> <https://al-akhbar.com/Albilad/339368>: 18/6/2022 مؤتمراً بيروت: "الأونروا" ليست القضية، موقع صحيفة الأخبار، بيروت،

<sup>18</sup> للمزيد انظر الموقع الرسمي للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني: [/https://lpdc.gov.lb](https://lpdc.gov.lb)

الاستمرار في تعليم أولادهم في المدارس الثانوية الخاصة والرسمية أحياناً، وزيادة مطالبات الأهالي بضرورة فتح مدارس ثانوية للأونروا في لبنان، اضطرت الأونروا إلى توسعة مروحة خدماتها التعليمية، لتشمل تقديم خدمات التعليم الثانوي للطلاب الفلسطينيين في لبنان، بدعم من بعض الدول المانحة كاليابان والإتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية وغيرهما.

ويستفيد حالياً نحو 39 ألف طالب فلسطيني في لبنان من خدمات تعليم الأونروا في مدارس مصنفة على الشكل التالي:

- 56 مدرسة (ابتدائية، ومتوسطة) إضافة إلى مركزين للتدريب المهني في كل من منطقتي سبيلين ومخيم نهر البارد، واللذين يضمنان 1,082 طالباً وطالبة تقريباً.
- 9 مدارس ثانوية في لبنان موزعة في كل من منطقة صور، وصيدا، وإقليم الخروب، وبيروت، والبقاع، والشمال.

يقدر عدد المعلمين في مدارس الأونروا في لبنان بـ 1,490 معلماً ومعلمة، منهم نحو 200 يعملون بالنظام اليومي (Daily paid)، يقدمون الخدمات التعليمية للطلاب في جميع المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية<sup>19</sup>.

وكانت الأونروا قد طبقت خلال العام الدراسي المنصرم (2022/2021) نظام التعليم المدمج في مدارسها بعد سنتين من التعليم عن بعد (online)، تمت خلالها قسمة طلاب الصفوف إلى قسمين، يداوم كل قسم أسبوعاً بدوام حضوري، وأسبوعاً آخر يكون للتطبيقات المنزلية كإجراء وقائي من الكورونا. وهذا يعني أن عدد أيام الدوام الفعلي شهرياً 10 أيام فقط، و20 يوم خارج المدرسة، وقد انعكس هذا الإجراء (أي التعليم المدمج) سلباً على التحصيل العلمي للطلاب، ولا سيما طلاب الشهادة الرسمية المتوسطة (البريفيه)، بعد الفجوة الكبيرة بنقص المعلومات في أثناء التعليم عن بعد، حيث أظهرت النتائج تدنياً واضحاً في نسب النجاح في مدارس الأونروا في العام الدراسي المنصرم، ولم تتجاوز النسبة 49.29%، بينما قاربت نسب النجاح في عموم المدارس اللبنانية الرسمية والخاصة 74%.

<sup>19</sup> للمزيد انظر الموقع الرسمي للأونروا: <https://bit.ly/3wHstk2>



ومع انطلاق العام الدراسي الحالي 2023/2022 في مدارس الأونروا في منتصف أيلول/ سبتمبر 2022، فإن جميع المؤشرات أعطت انطباعاً بأنه لن يكون عاماً دراسياً أفضل حالاً من سابقتها من السنوات الدراسية الماضية، بسبب الارتجال وعدم التخطيط، والاستمرار بتطبيق مبدأ التجربة والخطأ، والتعامل مع القضايا المستجدة حال حدوثها بشكل مجتزأ.

وبعد مرور أكثر من شهر ونصف على انطلاق العام الدراسي الحالي في مدارس الأونروا في لبنان، برزت منذ اليوم الأول مشاكل عديدة أهمها:

1. اكتظاظ الصفوف؛ حيث تجاوزت في الكثير من الأحيان 50 طالباً في الغرفة الصفية، وما لذلك من انعكاس على قدرة المعلمين على متابعة التلاميذ ضمن الوقت الزمني المتاح لكل حصة دراسية، فضلاً عن انعكاسها السلبي على استيعاب التلاميذ وتحصيلهم العلمي.
2. النقص الواضح في عدد المقاعد في معظم المدارس، واضطرار الكثير من الطلاب للجلوس ثلاثة طلاب على المقعد الواحد، أو الجلوس على الأرض<sup>20</sup>.
3. النقص الواضح في عدد المدرسين في مختلف التخصصات، وما يسببه ذلك من إرباك في وضع البرامج التعليمية الثابتة للدروس والدوام اليومي للطلاب والمعلمين<sup>21</sup>.
4. عدم كفاية القرطاسية التي تم توزيعها على الطلاب بدعم من منظمة اليونيسيف للطفولة، خصوصاً أن تكاليف شرائها تفوق قدرات أولياء الأمور.
5. النقص الكبير في الكتب، ولا سيما كتب الرياضيات واللغة العربية، واعتماد الأونروا على تصوير بعض الدروس.
6. النقص الكبير في عدد الموظفين الكتبة (clerks) في معظم المدارس، وقرار الأونروا تكليف كل كاتب بملفات 3,000 تلميذ، وما يسببه ذلك من أخطاء في تسجيل العلامات للتلاميذ، فضلاً عن التأخير في إنجاز معاملات التلاميذ وملفاتهم لدى دائرة التربية والتعليم في الأونروا، أو وزارة التربية والتعليم اللبنانية، ولا سيما طلاب الشهادات الرسمية.

<sup>20</sup> موقع نداء الوطن، 2022/10/10: <https://bit.ly/3Roop1A>

<sup>21</sup> للمزيد انظر موقع لاجئ نت، 2022/9/26، انظر: <https://bit.ly/3jhdGtK>



7. مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وما يرافقه من تقنين بمادة المازوت لتشغيل المولدات، وقرار الأونروا بإجبار إدارات المدارس بتشغيل مولدات الكهرباء لأربع ساعات فقط في اليوم، علماً أن الدوام هو 7 ساعات، والصفوف بحاجة للإنارة والتهوية.
8. عدم تأمين بدل نقل للطلاب الذين يسكنون بعيداً عن المدارس، بعد ارتفاع أسعار النقل والمحروقات في لبنان، حيث تجاوزت تكلفة نقل الطالب 500 ألف ليرة لبنانية (أقل من 10 دولارات).
9. مما يثقل كاهل الأهل، وقد وعدت الأونروا بتأمين بدل نقل لمدة شهرين لشرائح محددة من التلاميذ، بالرغم من أن نسبة الفقر والبطالة وصلت إلى 93% وسط عموم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. عدم ملء شواغر المعلمين الذين يتغيبون بإجازات مرضية أو إجازات أمومة إلا إذا تجاوز الغياب 12 يوماً، وما يسببه ذلك من إرباك وفوضى في المدارس.
10. وقف برنامج الدعم الدراسي وفصل 70 معلماً ومعلمة، كانوا يعملون في إطاره منذ سنوات، بذريعة أن ميزانية المشروع لم تعد متوفرة.
- أمام هذا الواقع المتردي وتعاطي الأونروا السلبي مع مطالب لجان الأهل والمجالس التربوية في مختلف المخيمات والمناطق في لبنان، والتي طالبت بضرورة تصحيح الخلل في العملية التربوية، حفاظاً على التحصيل العلمي للطلاب، اضطرت الفعاليات الشعبية والاتحادات النقابية إلى اتخاذ خطوات احتجاجية تصعيدية ضاغطة، سواء بالاحتجاجات أمام مراكز الأونروا وداخلها، وصولاً إلى إغلاق البعض منها، ولا سيما المكتب الرئيسي للأونروا في لبنان، هدفت جميعها للضغط على إدارة الأونروا لتعديل سياسة التعليم المعتمدة والإسراع في تأمين جميع متطلبات قطاع التعليم.
- ولأسف الشديد لم تستجب إدارة التعليم في الأونروا إلا بشكل جزئي للمطالب المحقة بعد مضي ما يقارب الشهر ونصف على انطلاق العام الدراسي حيث شغبت فقط نحو 40 غرفة صفية مكتظة في مختلف مدارس. فقد تجاوز عدد الطلاب في مدارس الأونروا في لبنان 50 طالباً، وتجاهلت العشرات من الصفوف المزدحمة، والتي قد يصل عدد الطلاب فيها إلى 48 طالباً بلا تشعيب، ولا سيما في مدارس مخيمي عين الحلوة والبدوي، وغيرها من المخيمات، على الرغم من وجود غرف صفية فارغة في الكثير من المدارس،



فضلاً عن أن وزارة التربية والتعليم العالي اللبنانية (البلد المضيف) تُحدد سقف الغرفة الصفية بـ 37 طالباً فقط.

أمام هذا الواقع الصعب بتنا نسمع الكثير من الفوضى والمشاكل في الكثير من المدارس، وعدم قدرة إدارات التعليم في المناطق، وكذلك إدارات المدارس، من السيطرة عليها، وما لذلك من انعكاس سلبي على تحصيل الطلاب، ويخشى أن تتدنى نسب النجاح في الشهادات الرسمية خلال العام الحالي إن استمرت الأونروا في سياساتها المطبقة هذه.

### الأونروا وخدمات الصحة:

تقدم الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبنحو 28 ألف لاجئ فلسطيني من سوريا، من خلال 28 عيادة ومركز طبياً في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان.

والمشكلة بأن الخدمات في هذه المراكز تواجه الكثير من المعوقات أهمها:

1. أن الأونروا لا تعمل على توفير بديل للطبيب، أو الممرض، أو الصيدلاني، في حال غيابه الطارئ، فيسبب ازدحاماً وإرباكاً للعمل داخل هذه العيادة.
2. الأعطال الدائمة في شبكة الإنترنت وتوقف البرنامج الإلكتروني (system) في هذه العيادات بشكل مفاجئ، وما يسببه من إرباك وابتعاد، سواء لتسجيل المرضى والمراجعين، أو الذين لديهم فحوصات مخبرية، أو لبرنامج صرف الأدوية من الصيدليات.
3. النقص الواضح في عدد الأطباء والممرضين في هذه المراكز مقارنة بعدد المرضى الذين يرتادون هذه المراكز.
4. اضطرار نفس الأطباء للقيام بمعاناة المرضى، وتعبئة نماذج تحويلات المرضى إلى المستشفيات على حساب وقت معاناة المرضى.
5. لا تستطيع هذه العيادات تقديم الخدمات الطبية بالجودة المطلوبة، ولا سيما في المخيمات الكبيرة (عين الحلوة، والرشيديّة، ونهر البارد) من خلال طبيبين للصحة العامة يقومون بمعاناة أكثر من 500 مريض يومياً.



6. النقص الواضح في المستلزمات الطبية للكثير من الفحوصات المخبرية ذات التكاليف المرتفعة، واضطرار المرضى لإجرائها على نفقتهم الخاصة (فحوصات الكولسترول والزلال وغيرها).
  7. عدم توفير آلات للتصوير الشعاعي في جميع العيادات، فضلاً عن عدم توفير الكثير من الفحوصات المخبرية في الكثير من العيادات، بل يتم سحب عينات الدم في نفس العيادة، ويتم إرسالها إلى عيادات في مخيمات أخرى.
  8. معظم نوعية الأدوية المتوفرة في العيادات من صناعة هندية، ولا تلائم الكثير من مرضى القلب والضغط والسكري، فيضطرون إلى شرائها على نفقتهم الخاصة.
  9. عدم توفير خدمة تصليح الأسنان للمرضى، فقط يتم خلع الأسنان، ولعدد محدود من المرضى يومياً.
- أما بالنسبة للخدمات الطبية من المستوى الثاني والثالث فتقدمها الأونروا من خلال تعاقدتها مع بعض المستشفيات الخاصة والحكومية والهلال الأحمر الفلسطيني في لبنان، ومن المفترض أن موازنة الأونروا السنوية في قطاع الصحة في لبنان تقدر بـ 12 مليون دولار سنوياً. ويجب أن تغطي النسبة الأكبر من مرضى اللاجئين دون تحميلهم أعباء مالية إضافية خصوصاً أن تعاقد الأونروا مع المستشفيات الخاصة والحكومية بالدولار النقدي، والذي تحبذه تلك المستشفيات، في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي يمر بها لبنان، وينعكس سلباً على واقع اللاجئين الفلسطينيين بشكل كبير.
- والسؤال المنطقي الذي يتم طرحه من قبل اللاجئين الفلسطينيين هل أن هذا المبلغ يتم صرفه كلياً كل عام لتغطية تكاليف الاستشفاء للاجئين الفلسطينيين في لبنان ومن سوريا؟
- المعروف أنه منذ العام 2018، وبعد موجة احتجاجات اللاجئين الفلسطينيين، والتي استمرت نحو 6 أشهر متواصلة بسبب تراجع خدمات الأونروا، ولا سيما في الخدمات الطبية، اضطرت الأونروا إلى تعديل سياساتها الاستشفائية، حيث وضعت آليات حديثة للتغطية الصحية في المستشفيات الخاصة والحكومية ومستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني، تمثلت بالتالي:



1. تغطية الاستشفاء من المستوى الثاني بواقع 90% في المستشفيات الخاصة والحكومية، وبنسبة 100% في مستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني.
  2. تغطية الاستشفاء من المستوى الثالث بواقع 60% في مختلف المستشفيات سواء كانت خاصة، أو حكومية، أو هلال أحمر فلسطيني.
  3. تغطية المستلزمات الطبية بواقع 30% بسقف \$500 فقط.
- إلا أن ما تمّ قطعه من قبل إدارة الأونروا في لبنان من وعود للاجئين الفلسطينيين ومرجعياتهم السياسية والاجتماعية حول نسب التغطية الصحية لم يكن دقيقاً، فكثير من الخدمات الصحية، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، فالكثير من التحاليل الطبية وغير المتوافرة في العيادات لم يتمّ تغطيتها، فضلاً عن الكثير من صور الرنين المغناطيسي والأدوية والمستلزمات الطبية، ويجد المريض نفسه ضحية لاستغلال المستشفيات والمراكز الطبية الخاصة، ولا يعرف المريض حقه من الخدمات.
- وبعد تدهور الأوضاع المالية والاقتصادية في لبنان بعد ما يُعرف بـ"ثورة 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2019"، وارتفاع أسعار الدولار مقابل العملة اللبنانية، وحجز الكثير من أموال المودعين في البنوك، بما فيهم المؤسسات الدولية، ولا سيما الأونروا، وشح الدولار في التداول، تعاقدت الأونروا مع المستشفيات الخاصة في العام 2021، بتغطية 15% دولار نقدي من نسبة تكلفة الاستشفاء، ويتمّ تغطية النسبة المتبقية بسعر صرف الدولار الرسمي بواقع 1515 ليرة لبنانية للدولار، وكذلك النسبة التي يسدها المريض بواقع 1515 ليرة لبنانية للدولار الأمريكي.

وبعد رفع الدولة اللبنانية للدعم المالي عن الكثير من المستلزمات الطبية والأدوية وازدياد أسعارها في السوق، اضطرت الأونروا لتغيير التعاقد مع المستشفيات، ورفع نسبة التغطية للاستشفاء الدولار النقدي بواقع 30% خلال العام 2022، على أن تسدد بقية الفاتورة بواقع الدولار الرسمي 1515 ليرة لبنانية.

وبالرغم من هذه الإجراءات، واجه اللاجئون الفلسطينيون الكثير من المشاكل لسداد فرق العلاج، على اعتبار أن المستشفيات أصبحت تطالب المرضى بدفع فروقات العلاج بمبالغ مالية كبيرة تفوق قدراتهم، وكذلك الأطباء الإخصائيين من خلال الفرض على المرضى دفع مبالغ مالية خاصة بهم، كبديل أتعاب خارج



الفاتورة الاستشفائية، وإلا أنهم غير ملزمون لإجراء الخدمات الطبية المناطة بهم. وواجه مرضى السرطان من اللاجئين الفلسطينيين مشاكل كبيرة في تأمين أدويتهم للأسباب التالية:

1. أن مصرف لبنان لم يفتح اعتمادات مالية لاستيراد كميات كافية من الأدوية، ولا سيما أدوية الأمراض المستعصية والمزمنة أيضاً.
  2. أن معظم أدوية السرطان وأدوية الأمراض المستعصية فُقدت من الأسواق والصيدليات في لبنان.
  3. أن وزارة الصحة اللبنانية احتكرت تسليم الأدوية المتوفرة فقط للمرضى اللبنانيين.
  4. لم تبذل الأونروا كهيئة دولية في إيجاد وسيلة لتوفير أدوية السرطان من مصادر دولية أو من جهات مانحة.
  5. اضطر الكثير من مرضى السرطان من اللاجئين الفلسطينيين لتأمين الدواء من خارج لبنان على نفقتهم الخاصة وبالعملات الصعبة.
  6. أن الأونروا ترفض بشكل قاطع الإسهام في تكاليف هذه الأدوية باعتبار أنها مشتتة من الخارج. لذا بات المرضى الفلسطينيون يواجهون مخاطر كبيرة في تأمين أدوية الأمراض المستعصية... باعتبار أن الأدوية غير متوفرة في السوق اللبناني، والأونروا غير قادرة على توفيرها، وإن تمّ توفيرها من الخارج لا يتم الاعتراف بها، تحت مبررات أنها قد تكون أدوية ليست بذات الفعالية، أو أن تكلفتها كبيرة، أو هناك شكوك بسعورها... ويبقى المريض هو الضحية في هذا السياق.
- وبرزت مشكلة كبيرة في رحلة علاج المرضى، وكانت تبرز بشكل مفاجئ للمريض من خلال التالي:
- أن الكثير من الخدمات الاستشفائية لا تغطيها الأونروا، وبالتالي توقف المستشفيات تقديم هذه الخدمة، إن لم يتمّ سدادها على نفقة المريض.
  - أن الكثير من صور الرنين المغناطيسي ترفض الأونروا تغطيتها إن كانت بخصوص الأطراف أو البطن، ولا تغطي سوى صور الصدر والرأس فقط.
  - أن الكثير من الأدوية يتحملها المريض، باعتبار أنها ليست مدرجة على قوائم منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة اللبنانية.



- أن الكثير من الأمراض لا يتوافر علاجها في المستشفيات المتعاقدة معها الأونروا، كمستشفيات الجامعة الأمريكية وأتيل ديو وكليمنسو وقلب يسوع وغيرها... ويضطر المريض إلى اللجوء إليها، ولا تغطي الأونروا إلا مبالغ زهيدة من خلال الصناديق الداعمة فقط.
- أن تعاقد الأونروا مع المراكز الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة والأمراض النفسية والعصبية غير واضح، فالكثير من المرضى يتمّ توقيف علاجهم وإخراجهم من هذه المراكز دون استكمال علاجهم.

### قطاع التوظيف:

من الملاحظ بشكل واضح أن الأونروا أوقفت التوظيف والتثبيت في العديد من الوظائف المفترض أنها على الموازنة العامة منذ ما يقارب 5 سنوات، أي منذ نهاية العام 2017، خصوصاً أنه لم يتمّ تعيين موظفين

جدد مكان الذين تقاعدوا أو توفوا أو استقالوا من أعمالهم، وإنما تعمل على ملئ الشواغر من خلال التدوير والمناقلات الداخلية لبعض الوظائف أو من خلال الأعمال المياومة (Daily paid).

### التوظيف في قسم التعليم:

وكي تملأ الأونروا الشواغر تعلن عن حاجتها لموظفين في شتى القطاعات، ولا سيما في قطاع التعليم مثلاً، حيث يتمّ الإعلان عن الوظائف بشروط ومواصفات محددة عبر روابط إلكترونية، وبعد ذلك تتمّ عملية فرز الطلبات وغربلتها، وتحديد امتحانات خطية ومقابلات شخصية، فضلاً عن امتحانات عملية لتحديد القدرات على استخدام الحاسوب وبرامجه المطلوبة في الوظيفة. والذين يجتازون هذه الاختبارات يدرجون على قوائم أو لوائح تسمى روستر، وله مدة زمنية محدودة قد يكون أقلها سنة، وقد تصل مدة الروسترات إلى ثلاث سنوات وما يزيد. والمفترض أن يتمّ تشغيل الأشخاص الذين تمّ اختيارهم حسب تسلسلهم على الروستر.



الذي جرى في قطاع التعليم مؤخراً، على سبيل المثال وليس الحصر، أن عملية اختيار المدرسين سادها الكثير من الضبابية، ولا سيما من حيث من لهم الأحقية في العمل، فضلاً عن عدم الوضوح في تسيير الأمور التربوية. فقد بادرت الأونروا بالإعلان مطلع العام الدراسي الحالي 2023/2022 عن حاجتها لمدرسين جدد في مختلف التخصصات، وتشكيل رoster مناطقي جديد للمعلمين، ولا سيما منطقة بيروت، بمبرر قطع الطرقات أحياناً، أو ارتفاع أسعار المحروقات، وعدم توفر وسائل نقل لوصول المعلمين بسهولة إلى أعمالهم، وبالتالي هذا الإجراء سيحرم نحو 400 مدرس من مختلف أساتذة الروستر، الذي تم تشكيله مطلع العام 2021، والذي ما يزال فعالاً حتى نهاية عام 2023، ومدرجاً عليه أسماء 400 مدرس من مختلف التخصصات من أحقيتهم في العمل أو التوظيف، بالرغم من خضوعهم للعديد من الدورات التدريبية والتأهيلية التي نفذتها الأونروا.

فلم يتم تشغيل سوى عدد قليل منهم في سداد بعض الشواغر بنظام الدوام اليومي (daily paid)، والاستفادة من عدد قليل أيضاً بملء الشواغر الطارئة مكان مدرسين اضطروا لأخذ إجازات مرضية أو إجازات أمومة، والأعداد المتبقية منهم من المفترض أن يأخذوا فرصهم في العمل لاحقاً.

كذلك فإن برنامج الدعم الدراسي ومشروع مدد أيضاً كانا مهددان بالإلغاء بحجة أن تمويل هذه المشاريع قد توقف. وتحت ضغط الموظفين واحتجاجهم، ومساندتهم، بشكل قوي، من اللجنة القطاعية لاتحاد المعلمين والفعاليات الشعبية، تمّ توظيف 110 منهم ودمجهم في برنامج التعليم خلال العام الدراسي 2022/2021، بمبرر أنهم كانوا قد أجروا امتحانات سابقة وفازوا، وتمّ اختيارهم، وأسمائهم مدرجة على الروسترات لحين الحاجة إليهم أو توظيفهم لاحقاً، في حين تمّ توقيف نحو 77 مدرساً من العمل على أن يخضعوا لامتحانات ومقابلات جديدة، وبالفعل فقد أجروا امتحانات خطية ومقابلات، ولم يتمّ اختيار سوى 9 مدرسين منهم، والآخرين تمّ استبعادهم بمبرر عدم الكفاءة، على الرغم من عملهم كمدرسي دعم دراسي لسنوات طويلة لدى الأونروا.

## التوظيف في قسم الهندسة ودمج الوظائف:

لم يشهد قسم الهندسة في الأونروا، خلال السنوات الأخيرة، توظيف مهندسين جدد، بل كانت إدارة قسم الهندسة تسد حاجتها بمهندسين على مشاريع ممولة بنظام الدوام اليومي، وكانت آخرها المشاريع الممولة من صناديق التنمية الألمانية (KFW & GIZ)، وعلى الرغم من تقاعد رئيس قسم الهندسة السابق ورئيس قسم الصحة البيئية، الذي يتبع لقسم الهندسة، وبعض مهندسي الصيانة، وبدلاً من أن تعمل الأونروا على توظيف موظفين جدد على رأس هذه الأقسام، قامت بإجراء عملية تدوير ومناقلات داخلية لملئ وظيفة رئيس قسم الهندسة، وما زالت بعض الوظائف الأساسية شاغرة بالرغم من إعلان الأونروا مؤخراً عن حاجتها لنحو تسعة وظائف أساسية في قسم الهندسة وقسم الصحة البيئية كمهندسي الصيانة في المناطق وغيرها لملء الشواغر، إلا أنه لم يتخذ أي إجراء فعلي في هذا الأمر.

وكانت إدارة الأونروا تود إنهاء عقود عشرات المهندسين والباحثين الاجتماعيين الذين يعملون في مشاريع تطوير وتحسين المخيمات في نهاية السنة الحالية 2022، بمبرر أنهم يعملون ضمن مشاريع مؤقتة، وأن هذه المشاريع ليس لها تمويل، على الرغم من تصريح الناطقة باسم الأونروا في لبنان السيدة هدى السمرا لموقع أخبار الأمم المتحدة الإعلامي في 2022/10/11 بوجود نحو 5,500 وحدة سكنية تحتاج إلى إعادة تأهيل وإعمار في مختلف المخيمات الفلسطينية في لبنان، فضلاً عن حاجة البنية التحتية من طرقات ومجاري وقنوات مياه الأمطار للصيانة والتأهيل الدائم. إلا أن الأونروا قررت تمديد هذه العقود لمدة ثلاثة أشهر مشروطة بتوفر التمويل لاحقاً.

هذا الواقع مقلق للغاية لأننا لا زلنا نسمع بين الفينة والأخرى أخبار سقوط أسقف بعض المنازل في مختلف المخيمات الفلسطينية، وحصول إصابات وضحايا، وكان آخرها سقوط أسقف ثلاثة منازل الأول في مخيم برج البراجنة في 2022/10/11، والثاني في مخيم الرشيدية في 2022/11/23، أما الأخير فكان في مخيم عين الحلوة في 2022/12/1، أو انسداد مجاري الصرف الصحي وطوفانها، وغرق بعض المنازل وغيرها، ويتوقع أن يسمع المزيد من هذه القضايا خلال فصل الشتاء الحالي (2022).

كذلك استهدفت إجراءات إنهاء عقود المهندسين الأخيرة مشروع إعادة إعمار مخيم نهر البارد، والذي كانت له إدارة هندسية مستقلة تتبع رئاسة قسم الهندسة في عمان، فقد تم تحويل مدير المشروع السيد جون وايت إلى وحدة الهبات donation، وحولت إدارة المشروع إلى قسم الهندسة في لبنان، وبالتالي تم الاستغناء عن خدمات الكثير من المهندسين في وحدة تصميم المباني، أو وحدة الإشراف الهندسي، بالرغم من أن هناك نحو 1,100 وحدة سكنية لم يتم إنجازها حتى يومنا هذا.

### التوظيف في قسم الصحة:

يتبع قسم الصحة في الأونروا آلية التوظيف نفسها المتبعة في مختلف الوظائف لدى الأونروا، حيث يتم الإعلان عن الحاجة لأطباء وممرضين وصيادلة، ويتم التقديم لهذه الوظائف عبر رابط إلكتروني، ويتم اختيار من تنطبق عليهم شروط التقديم للوظيفة ليخضعوا لاختبار خطي ومقابلة، ويتم تشكيل رoster لكل تخصص ومنها على سبيل المثال رoster الممرضين وroster الصيادلة، أما الأطباء هناك نقص في أعدادهم، وليس هناك من رoster بخصوصهم، ونفس الملاحظة في عملية التوظيف بخصوص الممرضين، فقد تقاعد البعض منهم وسافر البعض الآخر، ولم يتم توظيف بديلاً عنهم، بل يتم الاستعانة بملء الشواغر والنقص بمن هم على الروسترات بنظام الدفع اليومي. وقد تنتهي فعالية الروستر دون تثبيت أحد من الممرضين.

كذلك يُلاحظ أن الأونروا تتبع سياسة خفية أحياناً بملء الشواغر بموظفين يعملون في منطقة بعيدة عن المنطقة التي تقاعد فيها الممرض أو الصيدلاني، وعلى الرغم أنه يوجد في المنطقة رoster مناطقي فعال،

ومن المفترض أن يتم ملء الشواغر من هذا الروستر المناطقي، لكن الذي يجري هو نقل هذا الموظف الذي يعمل في منطقة بعيدة إلى هذه المنطقة وملئ الشاغر منه، وإخلاء مكانه لشخص آخر في منطقة عمله له حظوة ليملى الفراغ مكانه، وكأنها طاولة شطرنج يتم تحريك من عليها حسب المصالح والأهواء، وتضيق أحقية من هم على الروسترات المناطقية في العمل والتوظيف، وقد تنتهي الروسترات دون تثبيت، ويتم التعاطي معهم مجدداً كأنهم جدد، ويجب التقديم من جديد للوظيفة في حال تم الإعلان عنها، وإجراء امتحانات خطية ومقابلات، وقد يتم استبعادهم نهائياً تحت مبرر عدم الكفاءة.

## التوظيف في قسم الصحة البيئية:

تطبق السياسة نفسها في موضوع التوظيف في قسم الصحة البيئية وعمال النظافة كبقية الأقسام، فالكثير من موظفي هذا القسم ممن تقاعدوا لم تقم إدارة الأونروا بتثبيت موظفين جدد ممن هم على الروسترات منذ سنوات مكانهم، بل تعمل منذ أكثر من ثلاث سنوات وما يزيد على ملء الشواغر من عمال وموظفين يعملون بنظام الشهرين أو 40 يوماً في مشروع العمل مقابل الراتب (Cashforwork) والمُمول من صناديق التنمية الألمانية (KfW & GIZ)، وهذه مشاريع مؤقتة وقد تتوقف في أي لحظة، وقد يواجه اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات حينها بأنه ليس هناك من تمويل لتوظيف موظفين جدد تحت مبرر العجز المالي، وبالتالي قد تواجه المخيمات أزمات تراكم النفايات ومشاكل بيئية أخرى مختلفة.

## الأونروا والبنية التحتية في المخيمات الفلسطينية في لبنان:

من المهام الرئيسية للأونروا في المخيمات الفلسطينية في لبنان هي بناء المدارس والمراكز الصحية، وبناء منازل للعائلات الفقيرة، فضلاً عن ترميم المنازل الآيلة للسقوط والمدارس والمراكز الإدارية للأونروا وتأهيلها، بالإضافة إلى تعبيد الشوارع وصب الطرقات والأزقة وقنوات صرف مياه الأمطار ومراكز تجميع النفايات، فضلاً عن بناء شبكات الصرف الصحي وخزانات المياه وشبكات مياه الشرب وغيرها.

وكانت الأونروا قد أطلقت مشروع إعادة تأهيل المساكن للعائلات الفلسطينية الأكثر عزلاً في المخيمات الفلسطينية في لبنان بتمويل من الإتحاد الأوروبي في 2012/3/11، وعُدَّ هذا المشروع باكورة الانطلاق بمبلغ قيمته 6 مليون يورو تقريباً بدعمٍ من آلية الاستقرار (IfS) والآلية الأوروبية للجوار والشراكة (ENPI)، وهي آلية الإتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمات ولتسهيل عملية النهوض وتقادي المزيد من الانتكاسات.

وتمّ تنفيذ هذا المشروع عن طريق اعتماد آلية المساعدة الذاتية التي قررت الأونروا اعتمادها، وهي مقارنة جديدة تعزّز الاتكال على الذات لدى اللاجئين الفلسطينيين، حيث استغادت منه 736 عائلة فلسطينية في حينها، وتمّ تسليمهم التمويل اللازم لترميم منازلهم على دفعات من خلال تحويلات مصرفية، ويقومون بتنفيذ العمل بأنفسهم بإشراف من قسم الهندسة لدى الأونروا. وقد تمّ توقيف آلية تسليم المنزل للمستفيد بعد تنفيذه من الأونروا مباشرة.

وميزة هذه الآلية أن اللاجئين الفلسطيني الذي يستحق هذه الخدمة يمكنه أن يعتمد على نفسه في تنفيذ الكثير من الأعمال التي لديه خبرة بها، ويوفر الكثير من المال لتحسين ظروف منزله من خلال هذا التوفير. وقد أظهرت نتائج المسح الاقتصادي الاجتماعي الذي أجرته الأونروا في لبنان، وأعلنت عنه الناطقة باسمها السيدة هدى السمرا في 2022/11/15 لموقع الأمم المتحدة الإخباري، أن نحو 5,500 وحدة سكنية تحتاج إلى ترميم وتأهيل، بينهم 1,500 وحدة متصدعة ومهددة بالانهيار على ساكنيها، مشيرة إلى أن الأونروا قد رمت 1,500 منزلاً خلال السنوات الماضية، وأنها تحتاج إلى تمويل طارئ لتأهيلها. وتستكمل الأونروا بعض مشاريع البنية التحتية في بعض المخيمات الفلسطينية، ولا سيما في مخيمات منطقة صور على الشكل التالي:

- مشروع استكمال شبكة الصرف الصحي وبناء خزان للمياه في مخيم الرشيدية.
- مشروع استكمال بناء وتأهيل 80 منزلاً في مخيم البرج الشمالي.
- مشروع استكمال بناء وترميم 10 منازل في مخيم البص.
- مشروع استكمال 70 منزلاً في مخيم عين الحلوة.
- مشروع استكمال بناء وترميم 40 منزلاً في مخيم شاتيلا.
- مشروع بناء وترميم 90 منزلاً، وتعبيد المدخل الرئيسي لمخيم برج البراجنة، وصولاً إلى مستشفى حيفا والمقبرة.
- استكمال بناء بعض الرزم المتبقية من مخيم نهر البارد، بحسب التمويل المتوفر، ولا سيما استكمال بناء المدرسة الجديدة.



إلا أن خشية اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية في لبنان، ولا سيما العائلات التي تحتاج منازلها للترميم والتأهيل، وأعدادها تفوق 5,500 منزل من توقف تمويل مشاريع بناء وتأهيل هذه المنازل في ظلّ عجزهم عن القيام بذلك على نفقتهم الخاصة، فضلاً عن القيود المفروضة على إدخال مواد البناء إلى تلك المخيمات، وهناك بعض المخيمات تواجه مشاكل قانونية بين مالكي العقارات والأونروا، وباعتبار أنه قد تكون هناك دعاوى قضائية بين الطرفين، لذلك يتمّ منع الأونروا من تنفيذ برامج ترميم أو تأهيل البنية التحتية في تلك المخيمات كمخيم ضبية، الذي يقع في منطقة بيروت الشرقية بجوار منطقة أنطلياس.

### خدمات الإغاثة والشؤون الاجتماعية:

من خلال المتابعات الحثيثة والاتصالات الدائمة من قبل مؤسسة (شاهد) لأداء برنامج شبكة الأمان الاجتماعي للأونروا ظهر بوضوح أنه منذ العام 2016 لم تقم الأونروا بإضافة أو زيادة مستفيدين جدد على برنامج شبكة الأمان الاجتماعي (الشؤون الاجتماعية) بعد البرنامج الذي أعده الدكتور حجوج، مسؤول برنامج الإغاثة في رئاسة الأونروا في عمان في تلك الفترة، إلا بحدوده الدنيا من خلال إحلال بعض الأفراد مكان الذين توفوا، أو هاجروا، بمبرر عدم توفر التمويل الكافي، بالرغم من أن سياسات الأونروا المعتمدة في هذا البرنامج تشترط أن تتم إضافة ما نسبته 3% سنوياً على مجموع المستفيدين من برنامج هذه الشبكة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على برنامج شبكة الأمان الاجتماعي، والذين يقدر عددهم بـ 61,700 فرداً، وهذا ما لم يحصل منذ العام 2016، وهذا يشير بالأرقام أن هناك 1,850 فرداً يتمّ حرمانهم سنوياً من حقهم بالانتفاع من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي من فئات العسر الشديد من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان<sup>22</sup>. ويكون مجموع ما تمّ حرمانهم من حقوقهم خلال 6 سنوات 11,100 فرداً خلال ستة سنوات (6\*1,850).

<sup>22</sup> للمزيد انظر الموقع الرسمي للأونروا: <https://bit.ly/3wHstk2>



والآن بعد أن بات نحو 93% من عموم اللاجئين الفلسطينيين<sup>23</sup> في لبنان تحت خط الفقر والبطالة كما ورد في نتائج المسح الاجتماعي الاقتصادي، والذي أجرته الأونروا لعينة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال تشرين الأول/ أكتوبر 2022، وبالرغم من ذلك، لم تبدل الأونروا مساعي جدية لإيجاد حلّ إنساني يعالج هذا الواقع، ولم تعمل على تحسين أو زيادة المبالغ المقدمة لفئة العسر الشديد، والتي تقدر قيمتها فقط بـ \$11 للفرد الواحد شهرياً، أو بواقع \$33 كل ثلاثة أشهر، وبات هذا المبلغ الآن لا يغطي سوى جزء بسيط من احتياجات هؤلاء الأفراد، ولا سيما بعد أن ألغت الأونروا برنامج التقديمات العينية من السلع المختلفة في ظلّ الارتفاع الكبير في الأسعار، وتدني القدرات الشرائية للاجئين.

كذلك واجه اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في منطقة البقاع أزمة كبيرة في توفير محروقات التدفئة وتأمينها، خصوصاً أن أسعارها المرتفعة تفوق قدرات تلك العائلات، بالإضافة إلى أن الأونروا لم تقدم سوى \$150 للعائلات المدرجة ضمن شبكات الأمان الاجتماعي (فئة العسر الشديد)، والذين لا يتجاوزون ما نسبته 12% من مجموع العائلات المقيمة في منطقة البقاع، أو الذين يقيمون على ارتفاع 500م فوق سطح البحر، وأن الكمية الموزعة كانت عبارة عن برميل واحد للعائلة الواحدة ولمرة واحدة فقط، أي ما لا يصل إلى الحدّ الأدنى المطلوب لتأمين التدفئة للعائلة الصغيرة خلال فصل الشتاء كاملاً<sup>24</sup>.

وقد حاولت الأونروا تهدئة موجات الاحتجاج من خلال تقديمها خدمات ومساعدات مالية جزئية بواقع \$50 للفرد ثلاث مرات خلال العام 2022 لشرائح محدودة من اللاجئين؛ شملت فئات الأطفال دون سن الثامنة عشرة من أعمارهم، وكذلك المسنين الذين تجاوزوا الستين من أعمارهم فضلاً عن شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة. لكن هذه التقديمات غير كافية في ظلّ تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبتنا نشهد بين الحين والآخر احتجاجات من اللاجئين الفلسطينيين أمام مكاتب

<sup>23</sup> للمزيد انظر موقع صحيفة مهاجر نيوز، 2022/10/25: <https://bit.ly/3jfr2Gt>

<sup>24</sup> للمزيد انظر وكالة القدس للأنباء، 2022/11/8: <https://bit.ly/3JwGloW>



الأونروا، مطالبين بتحسين الخدمات، وقد أقيمت خيمة احتجاجية بهذا الخصوص أمام مكتب الأونروا الرئيسي في بيروت بداية العام 2022، تبعها حركات مناطقية في الشمال والبقاع والجنوب<sup>25</sup>. ولتهدئة الشارع والتخفيف من الاحتجاجات وإغلاق مكاتبها بين الحين والآخر بدأت الأونروا بتنفيذ برنامج مسح اجتماعي اقتصادي جديد في مطلع العام 2023، يشمل عينات محدودة من عائلات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، يتم من خلاله رصد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للعائلات من حيث الفئات العمرية، والمسكن، والمأكل، والملبس، والوضع الصحي، وواقع فرص العمل وغيرها. ولا يهدف هذا المسح الجديد لزيادة عدد المستفيدين، بل إلى إدخال أفراد جدد وإحلالهم مكان أفراد مدرجين على البرنامج قد تكون أوضاعهم أقل صعوبة من الأفراد الجدد.

وسجلت مؤسسة (شاهد) بهذا الخصوص من خلال رصدها ومتابعتها لأداء الأونروا في لبنان الملاحظات التالية:

- أن الأونروا نفسها لم تلتزم بتطبيق المعايير، والتي تتمثل بزيادة 3% على عدد المستفيدين من برنامج شبكة الأمان الاجتماعي.
- إن إدارة الأونروا لم تبذل مجهودات جدية للحصول على تمويل طارئ يزيد عدد المستفيدين من هذا البرنامج، بسبب تأخرها في إطلاق نداءات طوارئ منذ اندلاع الأزمة في لبنان في 2019/10/17.
- لم تستفد وكالة الأونروا من الأزمة الاقتصادية والمالية اللبنانية في تسويق أزمة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لدى الدول المانحة كي تحشد التمويل الطارئ.

<sup>25</sup> للمزيد انظر: لماذا نصب اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان خيمة اعتصام أمام مكتب الأونروا في بيروت؟ موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، 2022/1/20: <https://bit.ly/3YfbZv0>

## مخيم نهر البارد:

ما يزال نحو 1,200 عائلة من مخيم نهر البارد يعيشون خارج منازلهم في بيوت مستأجرة بسبب تأخر عملية الإعمار، والتي كانت من المفترض أن تنتهي بنهاية العام 2013... بحسب مقررات ورشة العمل التي عقدتها وكالة الأونروا، بدعوة من مديرها العام في لبنان، كلاوديو كوردوني في 12/11/2017 في بيروت في فندق روتانا جيفينور حول إعادة إعمار مخيم نهر البارد.

وقد جمعت هذه الورشة ممثلين عن لاجئي مخيم نهر البارد بمن فيهم مسؤولون لبنانيون وفلسطينيون وممثلت المديرية العامة للأثار، د. أسعد سيف وممثلون عن الجهات المانحة. قدم يومها المنسق العام لمشروع إعادة إعمار مخيم نهر البارد إيفان ستورم وفريقه عرضاً عن خطط إعادة الإعمار بناءً على التمويل المتوفر، وقد عرضت الأونروا أيضاً رؤيتها المستقبلية لاستكمال إعادة إعمار المخيم بكامله في نهاية العام 2022. على أن يبقى هذا الهدف رهناً بسدّ الفجوة المالية للمشروع البالغة 106 ملايين دولار أمريكي.

وقد خاطب مدير الأونروا كلاوديو كوردوني المشاركين قائلاً: "لا يقتصر مشروع إعادة إعمار مخيم نهر البارد على بناء الحجر فحسب بل هو قبل كل شيء مشروع لحفظ الإنسان وصون كرامته. انطلاقاً من هنا، ينبغي علينا تعزيز الثقة بيننا والعمل جنباً إلى جنب لمعالجة نواحي هذا المشروع كافة".

إلا أن هذا الأمر لم يتمّ، حسب تصريح مدير وحدة إعادة إعمار مخيم نهر البارد المكلفة من قبل وكالة الأونروا جون وايت فقد انقضى العام 2022، ولم تنتهي عملية الإعمار، وقال: "إنّ الوحدة تسعى لإنجاز إعمار 85% من المخيم القديم والجديد، حتى عام 2023 المقبل".

العديد من العوامل كانت السبب في تأخير عملية الإعمار نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

1. عدم التزام معظم الدول المانحة بالوعود التي أعطتها للأونروا، ولا سيما العربية منها.
2. كثرة الاحتجاجات من الأهالي اعتراضاً على وقف بدل الإيجار للعائلات التي لم تستكمل منازلها بعد، وإغلاق المشروع لأيام عديدة أخرت في سرعة إنجاز البلوكات المتبقية.

3. الإجراءات البيروقراطية المعقدة لدى إدارة الأونروا، ولدى الجهات الرسمية اللبنانية ومنها مديرية التنظيم المدني، ومديرية الآثار، والجهات الأمنية وغيرها.
  4. الأزمات التي تعصف بلبنان، من انهيار في قيمة الليرة اللبنانية أمام الدولار الأمريكي، إلى أزمة المحروقات التي تتجدد بين الحين والآخر وتنعكس سلباً على عملية الإعمار.
  5. ما يُسمى بثورة 17 تشرين، وما صاحبها من إضرابات وقطع للطرق، بالإضافة إلى الاعتصامات والإضرابات من قبل الأهالي داخل المخيم وما يرافقها من إقفال لمشروع الإعمار.
  6. إغلاق معامل الترابية لفترات زمنية طويلة في لبنان، وفقدان مادة الترابية من السوق، فضلاً عن ارتفاع أسعار مواد البناء ولا سيما الحديد.
  7. التعاطي المزاجي من قبل بعض الجهات اللبنانية الرسمية تجاه قضايا اللاجئين بشكل عام، وقضية إعمار مخيم نهر البارد بشكل خاص.
  8. التنقيب عن الآثار الموجودة داخل المخيم، وما يستهلكه من الوقت يؤدي إلى تأخير عملية الإعمار.
  9. الطبيعة الجغرافية للجزء المتبقي من المخيم، والتي تحتاج لبناء جدران داعمة وكميات كبيرة من الردم يؤخر عملية الإعمار.
  10. التأخير من الشركة الاستشارية المكلفة من الحكومة اللبنانية بإعطاء الموافقات السريعة على التصاميم الهندسية للبدء بالتنفيذ.
- ويتمّ خلال هذه الأيام إنهاء وتشطيب البلوكات المتبقية من الرزمة السادسة، ولا سيما بلوك رقم 40 و41 و42، فضلاً عن إنهاء أحد المدارس وتشطيبها، والتي من المفترض انتهاء الأعمال منها وتسليمها بنهاية العام 2022، أما الرزمة السابعة والثامنة فتجري تهيأتها من حيث إنهاء المسح الميداني عن الآثار وبناء الجدران الداعمة، باعتبار أن المنطقة المتبقية هي عبارة عن هضبة، ولا يسمح بتمهيدها وتسويتها حفاظاً على الآثار، للبدء بها في الأيام القادمة بعد أن حصلت الأونروا على مبلغ 10 مليون دولار من صندوق التنمية الألماني KfW، لكن هذا المبلغ غير كاف حيث ما يزال يتطلب إنهاء إعمار المخيم نحو 30 مليون دولار أمريكي.

كذلك فإن مشكلة النقص في المياه في مخيم نهر البارد ما زالت قائمة بسبب شح مياه الآبار ودخول المياه المالحة عليها، وبالتالي فإن حاجة المخيم للمياه في تزايد، خصوصاً في فصل الصيف في ظلّ النقص في الكهرباء العامة وارتفاع أسعار المحروقات. هذا الأمر يتطلب جهود مضاعفة من الأونروا لإيجاد حلّ لهذه المشاكل الحياتية الطارئة.

وفي ظلّ هذه الظروف المعقدة، وتزايد احتجاجات الأهالي في المخيم على عدم استكمال عملية الإعمار في المخيم، وتأخير استلام منازلهم، قامت إدارة الأونروا في لبنان باتخاذ قرار غير منطقي بإلغاء الهيئة

الأهلية ووحدة المراجعات في مخيم نهر البارد وحلّها، علماً أنها هيئة استشارية يتكون أعضاؤها من الأونروا واللجنة الشعبية والفصائل والمجتمع المحلي والتي من أبرز مهامها:

1. إعداد الدراسات للبيوت من حيث المساحة وعدد الطوابق والملكيات، بناءً على المعلومات التي حصلت عليها من أهالي المخيم بعد العام 2007، ومراجعتها والتأكد من دقتها.
  2. تتعاون الهيئة وقسم التصميم بإعداد الخرائط الخاصة لكل بيت، وكل حارة، وكل رزمة.
  3. مراجعة التعديلات المقترحة من الأهالي على منازلهم والموافقة عليها.
- ويُعدّ تشكيل الهيئة الأهلية ضرورياً لتسهيل وتسريع حلّ المشاكل التي تبرز بشكل طارئ، وخصوصاً أن معظم المشاكل عادة تحصل حول مساحة المبنى، وعدد الغرف في كل طابق، وعدد الشقق وغيرها... لذا فإنه من المتوقع أن تحصل الكثير من المشاكل في ما تبقى من رزم، خصوصاً أن هذه الهيئة قد تمّ إلغائها، وكانت بمثابة الحكم بين سكان المخيم والأونروا، والتحدي الآن!!! لمن سيلجأ من تواجهه مشكلة في مساحة منزله، أو اعتراض على عدد الغرف، أو على التعديلات المقترحة، وسيكون لسان حاله لماذا تمّ تنفيذ ذلك في الرزم السابقة؟ ولماذا نحن نحرّم من هذا الحقّ؟

## اللاجئون الفلسطينيون من سوريا إلى لبنان:

يقدر العدد المتواجد من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان بنحو 27,700 لاجئ، تُصنفهم الأونروا ضمن الشريحة الأكثر ضعفاً، وأن نسبة الفقر بينهم تخطت حاجز 87% مطلع العام 2022.

وكانت الأونروا قد قررت في 2022/7/28 إيقاف تسجيل اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية إلى لبنان، ضمن برنامج مساعداتها المالية الدورية. وأن اللاجئين الفلسطينيين الذين يدخلون من سورية إلى لبنان اعتباراً من 2022/8/1 لن يكونوا مؤهلين للحصول على المساعدة النقدية الدورية، بسبب نقص التمويل لديها، وأن كافة اللاجئين الفلسطينيين السوريين في لبنان سيكونون بدءاً من 2022/8/1 مؤهلين للحصول على جميع خدمات الأونروا الأخرى، بما في ذلك التعليم والصحة والاستشفاء فقط، وأنهم سيستفيدون من أي مساعدة نقدية تقدم للفلسطينيين في لبنان، وبنفس المبالغ إذا كانوا يندرجون ضمن الفئات المستهدفة بهذه

المساعدة الخاصة، (الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، والأشخاص الذين يعانون من حالات صحية مزمنة).

وكانت الأونروا قد خفّضت منذ 2021/12/21 مساعداتها للاجئين الفلسطينيين من سوريا تدريجياً، شملت إلغاء بدل الإيجار بواقع \$100 للعائلة، واستبدالها بمبلغ \$150 مرتين سنوياً، كما خفضت مبالغ بدل الطعام والملابس من \$27 للفرد الواحد إلى \$25 فقط<sup>26</sup>.

وكان لقرارات الأونروا تلك نتائج سلبية مستمرة على اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان تمثلت بالتالي:

1. أن معظم إيجارات المنازل في لبنان أصبحت تفوق \$100، وتفق قدرات العائلات من اللاجئين الفلسطينيين من سوريا.

<sup>26</sup> لبنان: "أونروا" تهمل فلسطينيي سورية، موقع صحيفة العربي الجديد، لندن، 2021/12/29: <https://bit.ly/3YasatC>



2. أن اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان يقيمون إقامة مؤقتة تجدد كل ستة أشهر، ولا يسمح لهم بممارسة الأعمال، وتعدّ إيجارات المنازل أكبر من قدراتهم.
3. أن الأونروا تقدم جزء من الخدمات الصحية للاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان، والتي تصنفها الأونروا عمليات باردة حسب تسعيرتها في سوريا، ويضطر المرضى منهم في لبنان إلى دفع فرق فاتورة العلاج والتي تفوق قدراتهم في لبنان.
4. أن المعونة الشهرية التي تقدمها الأونروا كل شهرين لم تعد تساعد العائلات الفلسطينية من سوريا على تدبير أمورها، في ظلّ عدم السماح لهم بالعمل، وارتفاع أسعار النقل، والمواصلات، وإيجارات المنازل، وفواتير اشتراكات الكهرباء، والسلع الغذائية، وغيرها.

### انتخابات موظفي الأونروا في لبنان:

تُجري الأونروا في لبنان انتخابات نقابية لموظفيها في جميع قطاعات الخدمات كل ثلاثة سنوات، إلا أن الملاحظ أنه ليس هناك من تضامن بين موظفي الأونروا في متابعة قضاياهم المطلوبة لدى الأونروا، والدفاع عنها، أو الضغط بالوسائل القانونية لدى الأونروا لإلزامها بتطبيقها، والحفاظ على حقوق الموظف، سواء

الحقوق المالية، أو حقّ الترقية، أو النقل، أو الدفاع عنه عند تعرضه لانتهاك من هنا أو هناك. والدليل على عدم الانسجام ما حصل بالانتخابات ما قبل الأخيرة، والتي فازت فيها لائحة بغالبية الأصوات في قطاع المعلمين، وحصلت على 30 مقعداً من أصل 52، في حين حصلت لائحة "العودة والكرامة" على 22 مقعداً وتعادل اللائحتان في قطاع الخدمات حيث حصلت كل لائحة على 18 مقعداً، فيما فازت "العودة والكرامة" بقطاع العمال<sup>27</sup>.

فقد رفضت لائحة "العودة والكرامة" يومها تنسيق العمل مع لائحة "نقابيون مستقلون" ضمن اتحاد الموظفين وتشكيل المجلس التنفيذي لخدمة كافة الموظفين، واضطرت يومها لائحة "نقابيون مستقلون" العمل

<sup>27</sup>انتخابات موظفي الأونروا: مزيد من فرص ديمقراطية ضائعة، موقع صحيفة الأخبار، بيروت، 2016/1/8: [https://al-](https://al-akhbar.com/Opinion/2014)

[akhbar.com/Opinion/2014](https://al-akhbar.com/Opinion/2014)



بالقطاعات التي فازت فيها، أو حققت حضور فيها، وهما قطاعي المعلمين والخدمات، وتمّ تشكيل اللجنة القطاعية لاتحاد المعلمين في 2020/1/4 بعد تعطيلها من قبل "العودة والكرامة" لمدة 6 أشهر من تاريخ الانتخابات التي جرت في حزيران/ يونيو 2019، وكذلك عطّلت لائحة "العودة والكرامة" تشكيل قطاعي الخدمات والعمال، وذلك بسبب إصرار رئيس الاتحاد السابق على التمسك بمقعد الخدمات في مكتب بيروت، بالرغم من حصول عدد من أعضاء لائحة "نقابيون مستقلون" أصوات انتخابية تفوقه بكثير... وظهر جلياً للمتابعين أن إدارة الأونروا تساوقت مع الضغوط لعدم تنفيذ نتائج ومقررات الانتخابات بدعوى أنها لا تود توسيع الشرخ والفجوة بين الموظفين.

وخلال سنة 2022 فقد جرت الانتخابات في 2022/9/19 بين نفس اللائحيتين مجدداً، شارك فيها نحو 3 آلاف موظف، وقد شملت الانتخابات ثلاثة قطاعات: المعلمين، والخدمات والعمال. وقد فازت لائحة "نقابيون مستقلون" للمرة الثانية في قطاع المعلمين بـ 29 مقعداً، مقابل 19 مقعداً للائحة "العودة والكرامة"، وهذه النتيجة تمكن لائحة "نقابيون مستقلون" من تشكيل اللجنة القطاعية لاتحاد المعلمين. أما قطاع الخدمات فقد كانت النتيجة فوز لائحة العودة والكرامة بـ 26 مقعداً، في حين فازت لائحة "نقابيون مستقلون" بـ 7 مقاعد، وفي قطاع العمال فازت لائحة "العودة والكرامة" بـ 13 مقعداً مقابل مقعد واحد للائحة "نقابيون مستقلون".

لقد بات المطلوب اليوم:

1. الإسراع بتشكيل المجلس التنفيذي الموحد لاتحاد الموظفين، وعدم تعطيله، أو عرقلة تنفيذ مقرراته.
2. العمل على جسر الهوة بين قطاعاته المختلفة، ليتمكن من تحمل مسؤولياته تجاه قضايا مختلف الموظفين، سواء كانوا في قطاع التعليم، أو العمال، أو الخدمات.
3. الابتعاد عن التخندق خلف المصالح الفئوية الضيقة، والتي ستسهم في ضعف العمل النقابي.
4. تحمل إدارة الأونروا لمسؤولياتها، وأن توفر الجو الديموقراطي لممارسة العمل النقابي.
5. أن لا تقف الأونروا إلى جانب طرف دون آخر، والذي سيدفع ثمنه الموظفون ومصالحهم وحقوقهم المباشرة.

## الأحداث الأمنية في المخيمات الفلسطينية للعام 2022:

رصدت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) انخفاضاً في التوترات الأمنية خلال سنة 2022 مقارنةً بسنة 2021، وأهم مؤشر في ذلك هو الانخفاض الواضح في حالات إطلاق النار وإلقاء القنابل، وما رافق ذلك من انخفاض في عدد القتلى والجرحى.

جدول يبين عدد القتلى والجرحى في المخيمات الفلسطينية خلال عامي 2021-2022

السنة	إطلاق نار	إلقاء قنابل	الجرحى	القتلى
2021	34	5	56	12
2022	26	4	25	3
التغير النسبي	-23.53%	-20%	-55.36%	-75%

وقد رصدت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) الأحداث الأمنية التي حصلت خلال عام 2022 في المخيمات الفلسطينية، فكانت على النحو الآتي:

مخيم عين الحلوة	الحدث	النتائج في: الجرحى - القتلى - الأضرار
1	2022/1/1: إشكال فردي داخل مخيم عين الحلوة، تطور الى إطلاق نار في الهواء <sup>28</sup> .	لا يوجد
2	2022/1/3: انفجار قنبلة يدوية، في الشارع التحتاني لمخيم عين الحلوة، اثر تطور إشكال فردي بين شخصين <sup>29</sup> .	لا يوجد
3	2022/1/9: إلقاء قنبلة يدوية قرب مفرق شاباطة عرب الغوير، في الشارع التحتاني في مخيم عين الحلوة <sup>30</sup> .	لا يوجد
4	2022/1/21: إشكال فردي، وقع في منطقة "البركسات"، وتطور الى إطلاق نار <sup>31</sup> .	إصابة الفلسطيني (ص.ع) بطلقين

<sup>28</sup> الوكالة الوطنية للإعلام، 2022/2/1: <https://2u.pw/qSHtgo>

<sup>29</sup> موقع النشرة، 2022/1/3: <https://2u.pw/6bCQfX>

<sup>30</sup> موقع النشرة، 2022/1/9: <https://2u.pw/Nw62Mx>



في يده وفخده. لا يوجد	5	2022/2/1: إطلاق نار في مخيم عين الحلوة، اثر تطور إشكال فردي <sup>32</sup> .
مقتل محمد يوسف سليمان	6	2022/4/3: اغتيال العنصر في الأمن الوطني محمد يوسف مبدى سليمان عبر إطلاق النار عليه <sup>33</sup> .
سقوط جريح يدعى (ح. ش)	7	2022/5/24: إشكال عائلي في "حي حطين"، وذلك على خلفية إشكال سابق <sup>34</sup> .
جريحان	8	2022/6/8: إشكال وقع في مخيم عين الحلوة، وتطور الى إطلاق نار <sup>35</sup> .
سقوط جريح من آل فرهود.	9	2022/6/13: تطور إشكال فردي الى إطلاق نار في منطقة الصفصاف <sup>36</sup> .
إصابة مسؤول في الجند و3 آخرين، وتدمير سيارة وإصابة عدد آخر من السيارات.	10	2022/7/4: إشكال مسلح بين جند الشام وعصابة الأنصار في عين الحلوة <sup>37</sup> .
إصابة مدنيين عن طريق الخطأ في أثناء مرورهما بالمكان.	11	2022/7/8: إشكال عائلي في الشارع التحتاني داخل مخيم عين الحلوة، تطور الى إطلاق نار <sup>38</sup> .
إصابة (ي. حمودة في قدمه)	12	2022/7/9: إشكال في الشارع الفوقاني تطور الى إطلاق نار بين الفلسطيني (ي. حمودة) وآخر من آل عثمان <sup>39</sup> .

<sup>31</sup> موقع النشرة، 2022/1/21: <https://2u.pw/BEZPW7>

<sup>32</sup> موقع النشرة، 2022/2/1: <https://2u.pw/3rFur0>

<sup>33</sup> موقع الأرز نيوز، 2022/4/4: <https://bit.ly/3Rq1Euk>

<sup>34</sup> موقع النشرة، 2022/5/24: <https://2u.pw/rFHvu3>

<sup>35</sup> موقع النشرة، 2022/6/8: <https://2u.pw/PwhTl6>

<sup>36</sup> موقع النشرة، 2022/6/13: <https://2u.pw/BktEDn>

<sup>37</sup> موقع النشرة، 2022/7/4: <https://2u.pw/TyLNvj>

<sup>38</sup> موقع الصدارة نيوز، 2022/7/8: <https://bit.ly/3HO5Oce>

<sup>39</sup> موقع صحيفة الجمهورية، بيروت، 2022/7/9: <https://2u.pw/fushjT>



لا يوجد	2022/8/13: إشكال تطور الى إطلاق نار بين عناصر من جهاز الأمن الوطني الفلسطيني وآخرين من تيار الإصلاح الديمقراطي في فتح <sup>40</sup> .	13
سقوط أكثر من ثلاثة جرحى، إصابة أحدهم خطرة. واحتراق سيارة، ومحل تجاري، ومقهى، وأضرار مادية بممتلكات اللاجئين قدرت بنحو 175 ألف دولار <sup>42</sup> .	2022/9/10: إشكال عنيف تطور الى استعمال الرشاشات والقذائف الصاروخية بين أشخاص من آل قبلوي وآخرين من آل البحتي <sup>41</sup> .	14
لا يوجد	2022/10/25: إشكال فردي، في مخيم عين الحلوة، تخلله إطلاق نار <sup>43</sup> .	15
جريحان وقتيل (محمد سعد عبد الله الملقب بالعراقي)	2022/11/12: اندلاع معارك عنيفة استخدمت فيها قذائف "آر بي جي"، وتبادل إطلاق نار بين حي الصفصاف ومنطقة البركسات، بين شبان من آل عثمان وآخرين يعرفون باسم جماعة "أبو فضة" <sup>44</sup> .	16

مخيم الرشيدية		
لا يوجد	2022/1/4: إلقاء قنبلة يدوية ليلاً بالقرب من منزل (ن.ط) <sup>45</sup> .	1
لا يوجد	2022/1/10: إطلاق نار كثيف لم تعرف أسبابه <sup>46</sup> .	2

<sup>40</sup> موقع الحرة، 2022/8/13: <https://2u.pw/YKLuY7>

<sup>41</sup> موقع النشرة، 2022/9/10: <https://2u.pw/77xtvZ>

<sup>42</sup> موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2022/11/12: <https://2u.pw/MoFuOg>

<sup>43</sup> موقع النشرة، 2022/10/25: <https://2u.pw/Xx1EMN>

<sup>44</sup> موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2022/11/12: <https://2u.pw/MoFuOg>

<sup>45</sup> موقع قناة المنار، 2022/1/4: <https://2u.pw/YB5o7k>



لا يوجد	إشكال فردي وإطلاق نار كثيف <sup>47</sup> .	3	2022/4/1
إصابة واحدة	اشتباكات مسلحة قرب الكنيسة القديمة، وذلك على خلفية إطلاق نار حصل في المحلة <sup>48</sup> .	4	2022/9/30
إصابتان	إشكال عائلي تخلله إطلاق نار <sup>49</sup> .	5	2022/11/23

مخيم برج الشمالي			
لا يوجد	إطلاق نار خلال إشكال فردي وقع بين عنصرين من فتح وحماس <sup>50</sup> .	1	2022/2/17
لا يوجد	إشكال فردي وإطلاق نار، على خلفية إشكال لا يتخذ طابعاً سياسياً <sup>51</sup> .	2	2022/6/11

مخيم المية ومية			
لا يوجد	إطلاق نار، على خلفية شخصية <sup>52</sup> .	1	2022/2/17

مخيم برج البراجنة			
لا يوجد	اندلاع اشتباكات مسلحة بين القوة الأمنية الفلسطينية المشتركة وأحد المطلوبين بجريمة قتل <sup>53</sup> .	1	2022/1/28

<sup>46</sup> موقع النشرة، 2022/1/10: <https://2u.pw/wz3TP6>

<sup>47</sup> موقع النشرة، 2022/4/1: <https://2u.pw/GK4aji>

<sup>48</sup> موقع اللبنانية، 2022/9/30: <https://www.alloubnania.com/Newsdet.aspx?id=503082>

<sup>49</sup> موقع النشرة، 2022/11/23: <https://2u.pw/ESJUH7>

<sup>50</sup> موقع لیبانون تايمز، 2022/12/17: <https://2u.pw/ITdXBd>

<sup>51</sup> موقع النشرة، 2022/6/11: <https://2u.pw/OS7yw8>

<sup>52</sup> موقع النشرة، 2022/2/17: <https://2u.pw/PUwp8j>



لا يوجد	2022/11/28: إشكال عائلي في الحي الغربي بين عائلتين، تخلله إطلاق نار <sup>54</sup> .	2
---------	---	---

مخيم البداوي		
أصيب شخصان في الأقدام	2022/3/8: إشكال بين (ه.م.) وعدد من الشبان السوريين، تطور إلى إطلاق النار <sup>55</sup> .	1
إصابة واحدة في الرجل	2022/4/17: إشكال، تطور إلى إطلاق نار بين عدد من الشبان عند مدخل المخيم <sup>56</sup> .	2
إصابة واحدة.	2022/12/29: إطلاق نار على "ط.ح." من سلاح فردي في الصدر والعنق <sup>57</sup> .	3

مخيم صبرا وشاتيلا		
سقوط قتيل.	2022/12/19: إشكال بين عائلتين فلسطينيتين على خلفية تجارة المخدرات <sup>58</sup> .	1

<sup>53</sup> موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2022/1/28: <https://bit.ly/3HMvupy>

<sup>54</sup> موقع وكالة القدس للأنباء، 2022/11/29: <https://2u.pw/oHHGD3>

<sup>55</sup> موقع النشرة، 2022/3/8: <https://2u.pw/Ve7gnA>

<sup>56</sup> موقع لبنان 24، 2022/4/17: <https://2u.pw/TrABz0>

<sup>57</sup> موقع النشرة، 2022/12/29: <https://2u.pw/YgrRoM>

<sup>58</sup> موقع النشرة، 2022/12/19: <https://2u.pw/ciSOof>



	مخيم نهر البارد	
أضرار مادية.	إلقاء قنبلة من قبل مجهول في حي سعسع <sup>59</sup> .	1
إصابة (أ.ج) في فخده.	إشكال عند مدخل السوق تطور الى إطلاق نار <sup>60</sup> .	2

### مجموع الأضرار جراء الاشتباكات والنزاعات المسلحة خلال عام 2022:

- القتلى: 3 قتلى.
- الجرحى: 25 جريحاً.
- إطلاق نار: 26 مرة.
- إلقاء قنابل: 4 مرات.

ويبلغ عدد القتلى على الأراضي اللبنانية وفقاً لإحصاء من إعداد الشركة الدولية للمعلومات استناداً إلى تقارير المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي 179 قتيل. وعليه، فإن نسبة القتلى داخل المخيمات من مجمل عدد القتلى في لبنان تبلغ 1.67%. مما يعكس صورة واضحة عن استتباب الأمن بشكل شبه تام داخل المخيمات. وإذا قمنا بحساب عدد القتلى على الأراضي اللبنانية من مجمل عدد اللبنانيين في لبنان فتظهر لنا الإحصاءات سقوط قتيل بين كل 22,346 نسمة، بينما إحصاءات القتل بين اللاجئين الفلسطينيين فتظهر سقوط قتيل بين كل 83,333 نسمة.

<sup>59</sup> موقع لبنان 24، 2022/3/18: <https://2u.pw/GxxTHq>

<sup>60</sup> موقع لبنان 24، 2022/4/11: <https://bit.ly/3Jsd7r1>

## واقع قطاع التعليم في الأونروا خلال العام 2022:

### مقدمة:

بدأ العام الدراسي 2023/2022 في 2022/9/14، في ظلّ أزمات مستمرة من الأعوام الماضية دون أي حلول جذرية، فقد تأهب الطلاب لاستقبال هذا العام بحفاوة كبيرة، بعد أن مروا بتقلبات عديدة في الدوام المدرسي، نتيجة أزمة انتشار فايروس كورونا في العالم، فضلاً عن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها لبنان.

ومثل السنوات الماضية، عانت مدارس الأونروا في لبنان، مع انطلاق العام الدراسي في أيلول/ سبتمبر تخبّطاً واضحاً في ظلّ حالة من عدم الاستقرار بسبب غياب التخطيط المسبق لدى إدارة التعليم في الأونروا. تقدم وكالة الأونروا خدماتها في قطاع التعليم لـ 36,960 طالباً، يتوزعون في 65 مدرسة منتشرة في مختلف المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان، منها 8 ثانويات. ويبلغ عدد العاملين في قطاع التعليم في لبنان 1,786 موظفاً في مختلف التخصصات<sup>61</sup>.

وانطلاقاً من متابعة المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) لواقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بادرت بإجراء زيارة تمهيدية لإدارة التعليم في وكالة الأونروا في لبنان ممثلة بمديرتها الأستاذة ميرنا الشما، وذلك في 2022/8/12<sup>62</sup>. أكدت (شاهد)، خلال زيارتها، على ضرورة التحضير للعام الدراسي الجديد من كافة الجوانب، بحيث تكون انطلاقة مختلفة عن الأعوام الماضية، بما يحفظ مصلحة الطلاب، ومن جهتها أكدت الأستاذة ميرنا الشما على أن الأونروا ستبذل قصارى جهدها لتوفير متطلبات العام الدراسي الجديد، والسعي لحلّ المشاكل العالقة، إلا أن ذلك لم يحصل.

<sup>61</sup> للمزيد انظر موقع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل لاجئ فلسطيني في الشرق الأدنى (الأونروا): <https://www.unrwa.org/ar>

<sup>62</sup> للمزيد انظر: (شاهد) تلقي مديرة التعليم في وكالة الأونروا في لبنان وتناقش معها خدمات التعليم في مدارس الأونروا في لبنان، موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، 2022/8/12: <https://bit.ly/40hYJYm>



## العقبات التي واجهت قطاع التعليم:

استمر فريق الرصد والتوثيق في (شاهد) بمتابعة واقع قطاع التعليم منذ بداية العام الدراسي، ورصد عقبات عديدة في القطاع التعليمي أدت إلى عدم سير العملية التربوية والتعليمية كما يجب، وفيما يلي أبرز التحديات التي رصدتها (شاهد):

- النقص الكبير في الاحتياجات المدرسية، وأبرزها:
  1. المعلمون في مختلف التخصصات، ما أدى إلى إلزام بعضهم بتدريس مواد ليست من اختصاصهم.
  2. المقاعد الدراسية.
  3. عدد الكتبة.
  4. مادة المازوت، والاشتراط على إدارات المدارس بعدم تشغيل مولدات الكهرباء لأكثر من أربع ساعات يومياً، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن ثانوية بيسان في مخيم عين الحلوة تأخذ 400 ليترًا من المازوت حالياً<sup>63</sup>، بعد أن كانت تأخذ 1,500 ليترًا في العام الماضي.
- اكتظاظ بعض الصفوف بأعداد تجاوزت الـ 50 طالباً في بعض المدارس، مما أعاق عملية التعليم بالنسبة للأساتذة والطلاب على حدّ سواء، وهنا تشير (شاهد) إلى أن انتقال عدد كبير من الطلاب الفلسطينيين من المدارس الخاصة والمدارس الرسمية إلى مدارس الأونروا يُعدّ سبباً رئيسياً لهذا الاكتظاظ. يُذكر أنه وفقاً لسياسة الأونروا يجب فصل الصف الدراسي إلى شعبتين حين يتجاوز عدد الطلاب 50 طالباً، إلا أن هذا النقص وخصوصاً النقص في عدد الأساتذة والمقاعد الدراسية يحول دون ذلك.
- مشكلة المواصلات المستمرة من العام الماضي، حيث يعجز الكثير من العائلات عن تأمين بدل النقل لأبنائهم، خصوصاً في المدارس المتواجدة خارج المخيمات، والتي بلغت كلفة النقل إليها \$22

<sup>63</sup> وذلك نتيجة لأزمة نقص المحروقات التي عانى منها لبنان.



شهرياً في بعض المناطق. ويذكر أن الأونروا تغطي نفقة المواصلات لجزء من الطلاب، إلا أن هذا يُعدّ غير كافي في ظلّ الحاجة الملحة لدى اللاجئين الفلسطينيين.

### احتجاجات المجتمع المحلي على سياسة الأونروا:

في هذا السياق رصدت (شاهد) حركات متنوعة من شأنها أن تضغط على وكالة الأونروا لتذليل هذه العقبات أمام الطلاب، منها اجتماع اتحاد المعلمين في لبنان مع إدارة التعليم في الأونروا في 2022/12/10، حيث أكدت الإدارة أنها ستتخذ إجراءات لحل مشكلة الاكتظاظ وذلك من خلال تشجيع العديد من الصفوف

المكتظة في بعض المدارس على الفور، وتأمين ما يلزم من المعلمين، وذلك ريثما يتم إجراء الفحص الميداني لأعداد الطلبة في المدارس<sup>64</sup>.

كان هناك أيضاً احتجاجات واسعة من الأساتذة والطلاب في مناطق مختلفة، تمثلت باعتصامات نددت بالوضع الراهن، فضلاً عن بيان أصدرته المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) مطلع العام الدراسي الحالي في 2022/10/12<sup>65</sup>، إضافة إلى تنديدات أطلقتها العديد من مؤسسات المجتمع المدني.

وأكدت (شاهد) أنه لم يكن هناك خطط تعليمية تتماشى مع تحديات الأزمة التي يمر بها قطاع التعليم، ودعت لإعلان حالة طوارئ تربوية، وفي هذا الإطار أرسلت (شاهد) مذكرات حقوقية عاجلة لجهات دولية تدعوهم لضرورة التدخل العاجل لإنقاذ العام الدراسي الحالي وضمان جودة التعليم.

ووجهت (شاهد) مذكراتها إلى كل من: المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم السيدة فريدة شهيد، اللجنة الاستشارية لوكالة الأونروا وأكثر من 40 بعثة دبلوماسية في لبنان من الدول الداعمة، وقالت (شاهد)

<sup>64</sup>موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2022/12/12، انظر: <https://refugeesps.net/p/23324>

<sup>65</sup>لمزيد انظر: (شاهد): لا استجابة حقيقية من قبل وكالة الأونروا للمطالب المحقة ودعوة للتفاعل مع الاتحادات والروابط الطلابية ومؤسسات المجتمع المحلي، موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، 2022/10/12: <https://bit.ly/40b6JKK>



في مذكرتها أنه يعيش 36,500 طالباً وطالبة في مدارس وكالة الأونروا في لبنان<sup>66</sup> تخبطاً واضحاً منذ بداية العام الدراسي الحالي، مما شكل حالة من عدم الاستقرار يعيشها الطلاب الفلسطينيون.

وفي 2022/10/11 أصدر اتحاد المعلمين بياناً أوضح فيه أنه سيتخذ خطوات تصعيدية نتيجة عدم تجاوب الأونروا، وهنا تؤكد المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) أن الأونروا لم تظهر أي تحركات جدية من شأنها حل العقبات في قطاع التعليم، بل اكتفت بإصدار بيان في 2022/10/12، بينت فيه عزمها على حل مشكلة اكتظاظ الصفوف، إلا أنه لم يلب مطالب وحاجات الطلاب والأهالي، كذلك تجاهل العقبات الأخرى التي تحرم الطلاب من البيئة التربوية الصحية، وأبرزها: عدم تأمين بدل مواصلات للطلاب، والنقص الكبير في الاحتياجات المدرسية. مما يشكل تعارض واضح بين أقوال الأونروا وأفعالها، فوفقاً للوكالة فإن من أولوياتها تحقيق مستويات معيشية لائقة للاجئين، والتمتع بحقوق الإنسان إلى أقصى مجال ممكن.

هذا ما دعا اتحاد المعلمين إلى الإعلان عن البدء باعتصام مفتوح في المكتب الرئيسي لوكالة الأونروا في بيروت بدعم ومشاركة من الأساتذة والروابط الطلابية والفعاليات الشعبية. وقد آرثتهم اللجان وبعض الأهالي، استمر الاعتصام لمدة 4 أيام، وأعلن الاتحاد عن فضّه في 2022/10/14، بعد أن تلقى وعوداً من إدارة الأونروا بإيجاد حلول فورية للعقبات المذكورة، وخصوصاً مشكلة اكتظاظ الصفوف، حيث أكدت الإدارة أنها ستباشر بتشجيع الصفوف بشكل عاجل.

ويذكر أن الاحتجاجات لم تشهد أي أعمال عنف أو تخريب. واقتصرت على اعتصام مفتوح لاتحاد المعلمين في مكتب وكالة الأونروا الرئيسي في بيروت، إضافة إلى تظاهرات واعتصامات في مختلف المخيمات الفلسطينية في لبنان.

إلا أن الأونروا تجاهلت ذلك، وقامت بتهديد المعلمين بسبب ممارسة حقهم في حرية التعبير، ففي 2022/11/18 أرسلت إدارة الأونروا رسالة تحذيرية لـ 19 معلماً بسبب تغيّبهم عن دوامهم دون إبلاغ مرؤوسهم والحصول على إذن، مشيرة إلى عدم التزامهم بالقواعد والأحكام الخاصة بالوكالة وإظهار سلوكيات غير مسؤولة. والجدير بالذكر أن أحد الأساتذة تلقى إنذاراً بالرغم من أنه لم يتغيب عن دوام عمله في الأيام التي



لحظها الإنذار، مما يثير تساؤلات عن آلية إرسال هذه الإنذارات، وما هو المعيار الذي استندت إليه إدارة الأونروا في توجيه هذه الإنذارات.

وهنا تؤكد (شاهد) على حقّ المعلمين المشروع في الاعتصام والتظاهر السلمي للمطالبة بظروف تعليمية مؤاتية، حيث يكفل الدستور اللبناني في المادة 13 منه حرية إبداء الرأي ضمن دائرة القانون، تكريساً لما نصت عليه مقدمته من احترام لحرية الرأي (الفقرة ج). ما يتماشى مع المبادئ الأساسية التي كرستها المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966.

وتساءلت (شاهد) أين هي الأونروا من اعتماد السياسات المثلى في العملية التعليمية وفقاً للمعايير الدولية في الوقت الذي تعمد فيه إلى زيادة عدد الطلاب في الصفوف بما يتجاوز النسب المعمول بها في الدول النامية ذات الاكتظاظ السكاني الشديد. فمعدل الطلاب في المدارس الرسمية اللبنانية يتراوح بين 11 و 27 طالباً للصف الدراسي تختلف باختلاف المرحلة التعليمية وفقاً لإحصاءات رسمية<sup>67</sup>. هذا وتوصي اليونيسف بأن تهدف البلدان تدريجياً إلى ألا تزيد نسبة التلاميذ إلى المعلمين عن 20 طفل لكل معلم. ونتيجة التحديات التراكمية التي ذكرت سابقاً، شهد العام 2022 تدنياً واضحاً في نتائج الطلاب في الشهادة المتوسطة مقارنة بالسنوات الماضية، حيث لم تتجاوز نسبة النجاح الـ 50%، في حين أن المعدل العام في لبنان تجاوز الـ 80%. وفي هذا السياق أصدرت (شاهد) تقريراً تفصيلياً<sup>68</sup>، بينت فيه العوامل المباشرة وغير المباشرة التي أدت لهذه النتائج، وختمت (شاهد) تقريرها بتوصيات من شأنها تحسين القطاع التعليمي في الأونروا مما ينعكس إيجاباً على نتائج الطلاب مستقبلاً.

### التعليم الجامعي خلال عام 2022:

<sup>67</sup> "المدرسة في لبنان: أرقام ومؤشرات: لمحة حول بعض مؤشرات التعليم العام ما قبل الجامعي في لبنان من العام الدراسي 2011-2012 ولغاية 2016-2017"، المركز التربوي للبحوث والإنماء - الجمهورية اللبنانية، انظر: <https://www.crdp.org/files/201806270339385.pdf>

<sup>68</sup> للمزيد انظر: (شاهد) في دراسة ميدانية حول أسباب نتائج امتحانات البريفيه لدى مدارس الأونروا: خطة قسم التربية والتعليم غير فعالة أفقدتها القدرة على السيطرة والمتابعة، موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، 2022/7/7: <https://bit.ly/3DwXif7>



لم يسجل خلال عام 2022 أي تطور نوعي في موضوع تقديم المنح الجامعية للطلاب الفلسطينيين في لبنان، وبقيت الفجوة واسعة بين عدد الطلاب من جهة، والمنح المقدمة من جهات مختلفة من جهة أخرى. قدمت بعض منظمات المجتمع المدني خلال عام 2022 منحة دراسية للطلاب الفلسطينيين "كجمعية توحيد شباب لبنان" المعروفة بمؤسسة "ملك النمر"، ووفقاً لتقريرها وصل مجموع المنح السنوية التي تقدمها هذه الجمعية نحو 500 منحة<sup>69</sup>، تستهدف بشكل رئيسي الفلسطينيين وبعض الجنسيات الأخرى، في حين أن معدل عدد الطلاب الناجحين في الشهادات الرسمية الثانوية يقدر بين 1,000 حتى 1,200 طالب، وبالتالي هناك فجوة كبيرة بين ما يُقدم من منح جامعية ومساعدات من بعض مؤسسات المجتمع المدني وحاجة الطلاب الناجحين. ومن الجدير بالذكر أن التعليم الجامعي في لبنان باهظ التكلفة ويفوق قدرة العائلات الفلسطينية. أما صندوق الطالب الفلسطيني فقد استمر بتقديم القروض الجامعية للطلبة الجامعيين الفلسطينيين، وأسهم بذلك من التخفيف عن عائق الأهل والطلاب في تسديد الأقساط الجامعية. يُقدم صندوق الطلاب

الفلسطينيين قروضاً سنوية لنحو 300 طالب وطالبة في مختلف الإختصاصات، والذين يتجاوز معدلهم التراكمي (GPA) نسبةً معينة، وأن على الطالب توقيع كمبيالات كالتزام قانوني بسداد مبلغ القرض بعد التخرج<sup>70</sup>.

وفي المقابل بدأت السفارة الفلسطينية في لبنان منذ العام 2010 بتقديم مساعدات مالية للطلبة الفلسطينيين في جامعات لبنان من خلال "مؤسسة محمود عباس"، ويمول الصندوق من خلال تبرعات طوعية من رجال أعمال فلسطينيين، ويقدم الصندوق مساعدات مالية تدفع مباشرة للجامعات، ولكن تخضع هذه التقديمات للكثير من الاعتبارات منها الوضع العائلي، ودخل الأسرة وغيرها، وكذلك لمعدل تحصيل الطالب خلال الدراسة الجامعية. وبالرغم من هذه الدفعات المقدمة فالكثير من الطلاب لم يستطع الاستمرار بالتعليم الجامعي بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية.

<sup>69</sup> Unite Lebanon Youth Project (ULYP), IMPACT REPORT 2021-2022, <https://ulyp.org/uploads/Impact-Report-2022-Spreads.pdf>

<sup>70</sup> موقع صندوق الطالب الفلسطيني، انظر: <https://www.psfund.org/about-us/2>

**الاتحادات والروابط الطلابية:** يبلغ معدل الحسومات التي تؤمنها هذه الجهات نحو 40% من القسط الجامعي.

وتبقى المشكلة الكبرى التي واجهت الطلاب الفلسطينيين في لبنان خلال العام 2022 هي مشكلة المواصلات وارتفاع أسعارها.

### معهد سبلين للتعليم المهني والتقني:

في تشرين الأول/ أكتوبر 2021 اتخذت إدارة الأونروا وإدارة مركز سبلين مجتمعين قراراً بإغلاق المنامة داخل المركز، وإعطاء الطلاب بدل نقل تحت مبرر أن طلاب المنامات هم خليط من جميع الأقسام، وفي حالة إصابة طالب منهم بفيروس كورونا سيُعدّ مخالطاً لجميع طلاب الأقسام الأخرى في المنامة، وستضطر الإدارة إلى إغلاق جميع الأقسام، وتوقيف الدراسة لعدة أيام، كإجراء احترازي والعمل على تعقيم كل أقسام وورش المركز، بينما إن أصيب طالب في قسم واحد وهو في منزله وخالط طلاب قسمه لاحقاً، فسيتم توقيف الدراسة في القسم نفسه فقط، وتستمر بقية الأقسام في العمل.

وفي هذا السياق أطلقت المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) نداءات عاجلة، فحملت هذه المشكلة وعرضتها على مسؤولية ملف التعليم في الأونروا في الإتحاد الأوروبي، وناقشت المسألة بشكل طارئ مع مسؤولية التعليم في الأونروا الأستاذة ميرنا الشما، وقامت أيضاً بالعديد من المراسلات في هذا الخصوص، وأصدرت تقريراً أكدت فيه على ضرورة فتح المنامات. وأطلقت أكثر من جهة نداءات تطالب بالأمر ذاته، مما أثمر بإعادة فتح المنامات مجدداً، فمع بداية العام الدراسي 2023/2022 أصدرت إدارة الأونروا قراراً يقضي بإعادة افتتاح المنامات الداخلية لكلية سبلين.

وهنا تؤكد المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) على حقّ الإنسان الفلسطيني في التعليم، انطلاقاً من شعار الأونروا "الكرامة للجميع"، والذي يكفله كلٌّ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 في المادة 26 منه، وإعلان حقوق الطفل لعام 1959 واتفاقية حقوق الطفل 1989، والذي ينص على الحقّ في التعلم لكل طفل ودون تمييز.

## انعكاس الأزمة الاقتصادية الحادة على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال عام 2022:

إن معاناة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان سبقت الأزمة الاقتصادية المدمرة التي تمر بها البلاد منذ نهايات سنة 2019 بعقود، وجاء انهيار قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار، وتراجع خدمات الأونروا نتيجة العجز المالي، ليزيد الطين بلةً وليفاقم الأوضاع الصعبة للاجئين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، ومع دخول الأزمة الاقتصادية عامها الرابع، ما تزال هذه الأزمة المتعددة الأبعاد هي الأكثر إيلاً وتأثيراً في تاريخ لبنان الحديث.

مع اشتداد الأزمة الاقتصادية في لبنان، وصلت نسب الفقر في صفوف الفلسطينيين في لبنان إلى 93%، وفق آخر إحصائية لووكالة الأونروا، وارتفع متوسط تكلفة السلّة الغذائية عشرات الأضعاف، مروراً بتكلفة المياه والوقود والكهرباء والغاز والنقل والرعاية الصحية وحليب الأطفال، في ظلّ وجود نقص متزايد في الأدوية خاصة الأمراض المزمنة والمستعصية، وباتت العائلات غير قادرة على دفع ثمنها منذ رفع الدعم الحكومي، ولم يعد عدد كبير جداً من عائلات لاجئي فلسطين قادراً على دفع تكلفة الرعاية الصحية الثانوية.

ووفق تقديرات ميدانية للمؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) فإن الأزمات المتتالية فاقمت من

الأوضاع المعيشية للاجئين الفلسطينيين من خلال المعطيات التالية:

- انخفاض يومية العامل المياوم الفلسطيني حيث أصبحت لا تتعدى 5 دولار أمريكي.
- التقنين الدائم للكهرباء واستغلال أصحاب المولدات لهذه الأزمة حيث تتراوح تكلفة استهلاك الكهرباء شهرياً بين \$60 و \$150 وفقاً لحاجة الاستهلاك، مما دفع العديد من اللاجئين الفلسطينيين الى الاستغناء عن وجود الكهرباء في حياتهم اليومية.
- الانقطاع الدائم للمياه، بشكل خاص في التجمعات الفلسطينية، مما يدفع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في التجمعات الفلسطينية الى طلب المياه على نفقتهم الخاصة بتكلفة 350 ألف ليرة لبنانية (نحو 10 دولارات) لكل 2,000 لتر، أي بتكلفة 1,400,000 ليرة لبنانية (نحو 40 دولاراً) شهرياً وفقاً لكمية الاستهلاك.

- النقص في التغذية، حيث إن أكثر من 80% من أطفال اللاجئين الفلسطينيين الرضع في لبنان لا يحصلون على ما يكفي من المتطلبات الغذائية للنمو الصحي.

إن الوضع الاقتصادي والمعيشي المتردي وغياب الأفق كان له تأثير كبير على الواقع المعيشي للعائلات الفلسطينية في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، حيث قامت في الآونة الأخيرة احتجاجات لعدد كبير من العائلات الفلسطينية في مراكز وكالة الأونروا للمطالبة بزيادة عدد المستفيدين من برنامج الإغاثة الذي يضم فقط ما يقارب 61,000 لاجئ، بينما يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بنحو 210,000 لاجئ، أي ما يقارب 149,000 لاجئ مستثنين من برنامج الإغاثة في وكالة الأونروا.

وتصاعدت ظاهرة انطلاق المراكب، خلال العام 2022، والذي سجّل واحدة من أكبر الكوارث التي حلّت بمركب للمهاجرين غرق قبالة طرطوس السوريّة حيث إن الأوضاع الصعبة دفعت بعدد كبير من الفلسطينيين لمحاولة الهجرة بشكل غير نظامي إلى أوروبا على متن "قوارب الموت بحثاً عن حياة كريمة"، بعدما تحولت من فردية قبل سنوات الى جماعية ومنظمة ومكلفة معاً، هرباً من البؤس والحرمان وسعياً وراء العيش. واللافت للنظر في الهجرة أنها غير شرعية، وباتت جماعية بل لعائلات بأسرها، وتشمل مختلف فئات المجتمع بعدما كانت مقتصرة على جيل الشباب، ومن كافة المخيمات والتجمعات الفلسطينية التي يعيش أبنائها المعاناة المتفاقمة في ظلّ الحرمان من الحقوق المدنية والاجتماعية.

في 20/9/2022، غرق 33 شخصاً من اللاجئين الفلسطينيين، وغالبيتهم من مخيم نهر البارد، كانوا على متن مركب للهجرة غير الشرعية من لبنان أمام سواحل طرطوس السورية، وعلى متنه أكثر من 150 مهاجراً غير شرعي من لبنانيين وفلسطينيين وسوريين. وذلك هرباً لحياة أفضل نتيجة ازدياد المعاناة الإنسانية في المخيمات الفلسطينية.

وعلى الرغم من غياب الأرقام الدقيقة للفلسطينيين الذين حاولوا أو يحاولون مغادرة لبنان عن طريق البحر، إلا أن الأعداد آخذة في الارتفاع مع فقدان الليرة اللبنانية أكثر من 90% من قيمتها، وغياب فرص العمل، وارتفاع أعداد العاطلين عن العمل.



أعلنت وكالة الأونروا عن توزيع معونة مالية للفئات الأكثر حاجة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، من غير المسجلين في برنامج العسر الشديد "الشؤون"، بمبلغ 50 دولاراً أمريكياً للشخص الواحد، وستقتصر على 3 فئات من اللاجئين خارج برنامج العسر الشديد.

وعلى الرغم من أهمية هذه الخطوة إلا أنها ليست كافية، ويجب أن تستكمل بتحسين مساعدة الـ 50 دولار لتشمل كافة أفراد العائلة ليس فقط كبار السن أو من دون 18 سنة بالإضافة الى توسيع دائرة الاستفادة من برنامج العسر الشديد.

إضافة للأزمة الاقتصادية، عانى اللاجئون الفلسطينيون في لبنان منذ فترة طويلة من التمييز، حيث مُنعوا من مزاوله عشرات المهن، بما فيها الطب وطب الأسنان والصيدلة والقانون، وحرموا من حقّ التملك.

### مواجهة الأزمة مسؤولية من؟

إن تقاوم الأزمة وتخفيف حدة تأثيراتها المدمرة على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، هما مسؤولية مشتركة دولية وفلسطينية ولبنانية تتحملها أولاً وكالة الأونروا، بحكم مسؤوليتها الدولية وفقاً للتفويض المناط بها من الأمم المتحدة، كذلك تتحملها منظمة التحرير، والفصائل الفلسطينية، ومنظمات المجتمع الأهلي الفلسطيني.

### حقوق المرأة الفلسطينية في لبنان خلال عام 2022:

لم تختلف ظروف عيش اللاجئات الفلسطينيات في لبنان خلال عام 2022 عن الأعوام الماضية، فالمرأة الفلسطينية، والتي تمثل نحو 49.6% من المجتمع الفلسطيني<sup>71</sup>، لم تنزل تعيش أسوأ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، في مخيمات تفنقر إلى الحد الأدنى من شروط الحياة وفي بيئة تفنقر إلى الشروط

<sup>71</sup> نساء المخيمات.. تجارب مغايرة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2022/3/10: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1652626>

الصحية، وإلى الخدمات الضرورية، التي تعدّ شرطاً ضرورياً للحياة الإنسانية. ناهيك عن الحرمان من الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية بسبب القوانين اللبنانية.

يحقّ للمرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان، وفي كافة أنحاء العالم، رعاية ومعونة خاصة تحمي حقوقها الأساسية التي تنص عليها الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. ويحقّ لها التعريف بالشخصية القانونية، وإعطائها حقوقها الإنسانية كافة، لكن لم يضع المشرع اللبناني قانوناً يُعرّف اللاجئات الفلسطينيات في لبنان، ولم يحدد لهنّ حقوقاً وواجبات، على الرغم من توقيع لبنان على مصادقة على اتفاقية "سيداو" لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة من خلال القانون رقم 572 في 1996/7/24، وكان قد أبدى تحفظاً على بعض بنودها المتعلقة بالمساواة في منح الجنسية، وتحتاج هذه الحقوق الى المجتمع الدولي لتأمينها وحمايتها من انتهاكات حقوق الإنسان التي قد ترتكب بحقّها.

### حقوق اللاجئات الفلسطينيات المنشودة في لبنان:

#### الحقّ في الحصول على العناية الصحية:

يُعدّ الحقّ في التمتع بقدرٍ عالٍ من المستويات الصحية حقّ تحرم منه المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان، والتي تعيش في مخيمات ذات أوضاع صحية معدمة، ينتشر فيها التلوث والأوبئة واهتراء البنية التحتية، والتغذية غير الكافية والظروف البيئية غير الصحية، والتي تقف عائقاً أمام مستوى الحياة الكافي لتطور ونمو المرأة جسدياً وروحياً واجتماعياً.

وأمام أزمة اقتصادية طالّت القطاع الصحيّ في لبنان أدّت الى ارتفاع كبير في كلفة الأطباء وأسعار الأدوية العلاجية، الى جانب ارتفاع الاحتياجات الصحية الأساسية الخاصة بالنساء، والتي تُعدّ حاجات ملحة لا يمكن استبدالها أو التخلي عنها، ويُعدّ وجودها حقّ أساسي من حقوق الإنسان.



وكانت وكالة الأونروا في العام 2022 هي المزود الأساسي للرعاية الصحية للنساء الفلسطينيات وأطفالهن داخل المخيمات والتجمعات الفلسطينية، حيث تستفيد المرأة الفلسطينية من خدمات عديدة تقدمها عيادات وكالة الأونروا أهمها:

- خدمات الصحة الوقائية والعلاجية.
- خدمات تنظيم الأسرة.
- الرعاية ما قبل الحمل ورعاية الحمل.
- المتابعة بعد الولادة.
- رعاية الأطفال الرضع (مراقبة النمو، والفحوص الطبية، والتطعيمات).
- صحة الفم والأسنان.
- استشارات العيادات الخارجية والخدمات التشخيصية أو المخبرية وغيرها...

وبالرغم من أن وكالة الأونروا كانت المزود الأساسي للرعاية الصحية للنساء إلا أن هذه الخدمات لا تُعدّ كافية لتحقيق الرعاية اللازمة للمرأة الفلسطينية، فالعيادات الطبية مكتظة في أغلب الأوقات، مع وجود حاجة الى زيادة في عدد الأطباء والطبيبات النسائيات واختصاصيي المختبرات، والحاجة الى وجود الأدوية اللازمة في صيدليات عيادات الوكالة حيث لا تتوفر إلا الأدوية الأساسية فقط.

### الحق في الحصول على الاحتياجات الأساسية

عاشت المرأة الفلسطينية في لبنان تحديات كبيرة خلال العام 2022 طالت صعوبات تأمين الاحتياجات الأساسية لها ولأطفالها، كان أبرز أسبابها زيادة نسبة البطالة والفقر بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان،

حيث وصلت نسبة الفقر بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الى ما يقارب 93%، وفق إحصائيات وكالة الأونروا، وارتفعت نسبة البطالة الى ما يقارب الـ 80%، تزامناً مع انهيار العملة المحلية وغلاء السلع التموينية والسلع الأساسية، وكان أبرز هذه التحديات:



- **المسكن:** يُعدّ المسكن من أهم الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، لا سيما النساء اللواتي يقضين معظم أوقاتهن داخل منازلهن، حيث تعاني المرأة الفلسطينية من السكن في بيوت صغيرة، وطاقاتها الاستيعابية محدودة، حيث إن ما يقارب واحدة من كل أربع أسر تعاني من الازدحام داخل المنازل، وسط تضيق من الدولة اللبنانية، ومنع التوسع والبناء، أو إدخال مواد البناء، الأمر الذي يسبب ازدحاماً شديداً ينتج عنه بيئة وظروفاً صحية سيئة.
- كذلك فإن هناك الآلاف من طلبات ترميم وإعادة تأهيل المنازل مقدمة من اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات الفلسطينية في لبنان إلى إدارات الأونروا المختصة "وفق الإحصائيات الأخيرة التي أجرتها الأونروا، هناك 5,500 منزل في مختلف المخيمات اللبنانية بحاجة إلى ترميم"<sup>72</sup>، مع غياب الوعود بترميمها في الأيام القريبة القادمة، ورفع الخطر المحدق بحياة هذه العائلات.
- **المياه:** وهي عصب الحياة للمرأة الفلسطينية لتدير شؤونها اليومية، حيث عانت النساء، بشكل خاص في التجمعات الفلسطينية، من مشكلة عدم توفر المياه داخل منازلهن، مما أجبر عائلاتهن على الحصول على المياه على نفقتهن الخاصة بتكلفة قد تصل إلى 2,000,000 ليرة لبنانية (نحو 50 دولاراً) شهرياً وفقاً لكمية الاستهلاك.
- **الغذاء والسلع التموينية:** ارتفعت أسعار السلع الغذائية والتموينية خلال عام 2022 بشكل كبير، فقد عانت المرأة الفلسطينية خلال العام من صعوبة تأمين الغذاء الكافي لها ولأطفالها حيث وصل النقص في التغذية أكثر من 80% من أطفال اللاجئين الفلسطينيين الرضّع في لبنان<sup>73</sup>، وباتوا مهديين برفع الدعم الكلي عن غذاء الأطفال الرضّع خلال عام 2023.

<sup>72</sup>الأونروا: الفقر لدى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يتخطى 70% وهناك 5500 منزل بحاجة إلى ترميم، موقع أخبار الأمم المتحدة،

<https://news.un.org/ar/story/2022/04/1097532> :2022/4/10

<sup>73</sup>الأمم المتحدة: أكثر من 80% من أطفال لبنان يعانون من فقر متعدد الأبعاد ويواجهون خطر التعرض لانتهاكات جسيمة، موقع

أخبار الأمم المتحدة، 2021/12/17: <https://news.un.org/ar/story/2021/12/1089992>



خلال عام 2022 قامت وكالة الأونروا بتوزيع معونة مالية بقيمة 50 دولاراً في فترات متباعدة للفئات الأكثر حاجة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، من غير المسجلين في برنامج العسر الشديد "الشؤون" (SHC). وكانت الفئات المستفيدة هي الأطفال الذين تراوح أعمارهم ما بين صفر و18 عاماً، ومرضى السرطان وغسيل الكلى والتلاسيميا والتصلب اللويحي المعروفين لدى الوكالة، وكبار السن.

لم تشمل هذه المعونات النساء الفلسطينيات، بالرغم من حاجتهن الضرورية للحصول على دعم مالي يساعدهن في تغطية حاجاتهم الأساسية.

- **الكهرباء:** واجهت النساء الفلسطينيات مشكلة التقنين الدائم للكهرباء واستغلال أصحاب المولدات لهذه الأزمة، مما دفع العديد من اللاجئين الفلسطينيين الى الاستغناء عن وجود الكهرباء في حياتهم اليومية وزيادة معاناتهم اليومية.

### الحق في ضمان حقوقهن الاجتماعية والاقتصادية والقانونية:

تتعرض حقوق النساء الفلسطينيات الاجتماعية والاقتصادية في لبنان إلى التجاوزات، في ظل وجود تحديات اقتصادية واجتماعية وصحية، انعكست بشكل خاص، على أوضاع النساء والفتيات في المخيمات والتجمعات الفلسطينية، فلا تتوفر نفس فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي كما النساء المواطنات، وقد ظهرت هذه التحديات كالتالي:

- تخضع المرأة الفلسطينية في لبنان لمعاملة تمييزية ناجمة عن وجود قوانين تحرمها من حق العمل في ما يقارب 39 مهنة من المهن كالتب والمحاماة والهندسة والصيدلة.
- تحرم المرأة الفلسطينية من حق امتلاك العقارات.
- تحرم من الحصول على الحقوق القانونية.
- تحرم المرأة الفلسطينية من الحق في الشخصية القانونية، لم يضع المشرع اللبناني قانوناً يُعرّف اللاجئات الفلسطينيات في لبنان، ولم يُحدد لهنّ حقوقاً وواجبات.

- تُحرم المرأة الفلسطينية من حقّ المشاركة السياسية على مستوى صناعة القرار الفلسطيني، حيث إنّ قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تتح الفرصة للاجئين الفلسطينيين للمشاركة السياسية لاختيار ممثلين عنهم في إطار م.ت.ف.

### الحقّ في الحصول على الحماية:

إنّ الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان أدت الى زيادة معدلات العنف المجتمعي على المرأة الفلسطينية، كذلك العنف الاقتصادي، وهو العنف القائم على حرمان المرأة من الحصول على حقوقها المالية، كالاستيلاء على راتبها، أو عدم الإنفاق عليها، ولعلّ تفاقم الوضع الاقتصادي هو من العوامل الأساسية التي أثرت على توتر العلاقات العائلية والأسرية. تلك الأزمات أسهمت في زيادة احتياجات الحماية داخل المجتمعات الفلسطينية في لبنان.

وقد شهدت المخيمات الفلسطينية خلال عام 2022 إحدى أبشع الجرائم، بعد أن أقدم عناصر من الأمن الوطني الفلسطيني، على اغتصاب فتاة تعاني من أمراض عقلية، في أحد مكاتب الأمن الوطني الفلسطيني في مخيم عين الحلوة، وبعد تأكيدات العائلة في بيانات لها على الواقعة، والتي أثبتتها حمل الفتاة، جرى تسليم عدد من المتورطين لمخابرات الجيش اللبناني.

وشهدت المخيمات الفلسطينية، خلال العام، دعوات للمشاركة في مسيرة شعبية تحت عنوان "اتحدوا ضدّ العنف"، دعت لها شبكة حماية المرأة، بالشراكة مع وكالة الأونروا، وذلك ضمن فعاليات حملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضدّ المرأة، إلا أنّ تلك الحملة لم يتمّ تنفيذها ولاقت رفضاً من اللجان الأهلية والفعاليات في المخيمات.

والجدير بالذكر أنّ هناك ثلاث جهات مهمتها تأمين الحماية والوقاية للأجئة الفلسطينية، وهي الدولة اللبنانية، ووكالة الأونروا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولكنّ هذه الجهات لم تقمّ بالإيفاء بالتزاماتها تجاه المرأة الفلسطينية، بالرغم من أنّ الحقّ بالحماية الاجتماعية هو حقّ أساسي يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمده الأمم المتحدة في عام 1948.



وتواجه النساء الفلسطينيات صعوبات باللجوء إلى العدالة على الرغم من أن القانون 2014/293 "حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري" يضمن الحماية للنساء داخل أسرهن إلا أن ضعف العدالة الإجرائية في لبنان وغيابها داخل المخيمات، تحول دون لجوء النساء اللاجئات للعدالة وتحرمهن من الحماية وتمتعهن بحقوق الإنسان.

### الطفل الفلسطيني خلال عام 2022:

يعيش اللاجئ الفلسطيني في لبنان تحت ظروف شديدة القسوة، وخاصة سكان المخيمات منهم، يعيشون أوضاعاً معيشية مأساوية تتنافى مع أبسط معايير الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية. وزاد فقرهم سوءاً بسبب التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كورونا والوضع الاقتصادي الراهن في لبنان.

وهذه الأوضاع تنعكس بشكل مباشر على الطفل الفلسطيني، ولكن بشكل مضاعف، كونه لاجئاً فلسطينياً، وطفلاً يحتاج إلى رعاية خاصة. وتشير التقارير الصادرة عن وكالة الأونروا أن عدد الأطفال الفلسطينيين اللاجئين في لبنان يبلغ أكثر من 60 ألف طفل، بما نسبته أكثر من 30% من عدد اللاجئين الفلسطينيين<sup>74</sup>.

### الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على الأطفال:

أدى الغلاء الفاحش وانتشار البطالة إلى سقوط آلاف العائلات في فقر بنسبة 90%<sup>75</sup>، نتج عنه مختلف أنواع الحرمان وأشكاله، والتعرض المستمر لتأثيرات الأزمة الاقتصادية الشديدة وفقدان الأمل، وإلى التأثير بقوة على صحة الأطفال النفسية الذين أصبحوا يعجزون، في معظم الحالات، عن الحصول على الرعاية التي يحتاجون إليها، التي تتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل والتقارير التي يرسله لبنان كل 5 سنوات حول أوضاع الأطفال في لبنان لا سيما في مادتها (7-27).

<sup>74</sup> الأطفال الفلسطينيون في لبنان ضحايا الفقر والبؤس، موقع صحيفة اللواء، بيروت، 2021/12/15: <https://bit.ly/3wReqIt>

<sup>75</sup> طفولة محرومة وأحلام مسلوقة، الأطفال في لبنان فقدوا حتى الثقة في الوالدين: تقرير اليونيسف، موقع صندوق الأمم المتحدة للطفولة

(اليونيسف) لبنان، 2022/8/24: <https://uni.cf/3wKLuWh>



ووفقاً لدراسة أجرتها اليونيسف حول فقر الأطفال، ونشرتها في 2022/8/24، فقد خلصت إلى النتائج التالية<sup>76</sup>:

- 84% من الأسر لا تملك ما يكفي من المال لتغطية ضروريات الحياة.
- خفّضت 38% من العائلات نفقات التعليم مقارنة بنسبة 26% في نيسان/ أبريل 2021.
- خفّضت 60% من العائلات الإنفاق على العلاج الصحي، مقارنة بنسبة 42% في نيسان/ أبريل 2022.
- 70% من العائلات تسدد حالياً كلفة شراء الطعام من خلال مراكمة الفواتير غير المدفوعة أو عبر الاقتراض المباشر.
- 36% من مقدمي الرعاية شعروا بأنهم قد أصبحوا أقل تسامحاً مع أطفالهم وعاملوهم بقسوة أكبر.

### حق الطفل في الطبابة خلال عام 2022:

بعد مرور لبنان بثلاثة أعوام من الأزمات المتتالية، المدمرة، أثرت بشدّة على القدرة لتغطية حملات التلقيح الوطنية، وخاصة في عيادات الأونروا وخدماتها الصحية، حيث انعكس هذا الوضع على صحة الأطفال وسلامتهم في المخيمات وخارجها، حين باتت الأونروا هي الملجأ الوحيد للطبابة للشعب الفلسطيني سواء داخل المخيمات الفلسطينية أو خارجها، في ظلّ الأزمة الاقتصادية وصعوبة الاستشفاء في العيادات أو المستشفيات الخاصة، بسبب غلاء أسعار الدواء وكشفيات الأطباء الخاصة في الخارج، حيث زاد الطلب في عيادات الأونروا بشكل كبير من ناحية الفحوصات والطبابة والأدوية فزاد العبء عليها بعد أن قلصت خدماتها خلال فترة كورونا.

وقدمت وكالة الأونروا مساعدات مالية للأطفال لعمر 18 سنة (بقيمة 50 دولار أمريكي) بشكل متقطع للعائلات غير المسجلة في الشؤون الاجتماعية لدى الأونروا، وقد تمت هذه المساعدات مرة خلال عام 2021، ومرتين في سنة 2022، ولم تظهر تقارير أو بيانات صادرة عن وكالة الأونروا برنامج الدعم المالي خلال عام 2023، بالرغم من أهميتها، إلا أنها غير كافية للحدّ من الصعوبات المعيشية والاقتصادية التي يمر بها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان.

<sup>76</sup>المرجع نفسه.

## عودة الأطفال إلى المدارس وممارسة حقّ التعليم:

بعد غياب ما يقارب ثلاثة سنوات عن التعلّم والتعليم الجيّد والمنصف والشامل للجميع في لبنان وخاصة في مدارس الأونروا، كشف العام الدراسي 2023/2022 الذي بدأت أول أيامه في 2022/9/15 في لبنان، عن جملة من النواقص في مدارس وكالة الأونروا، إشكاليات بدأت تتكثّف تأثيراتها منذ الأسبوع الأول للدوام الدراسي بشكل غير مسبوق عن السنوات السابقة، نظراً لتضخّم أعداد طلابها، فجيل جديد من الأطفال الفلسطينيين اللاجئين في لبنان، قد دخل في سنّ التعليم، إلى جانب لجوء عدد من أولياء الأمور لنقل أبنائهم من المدارس الخاصّة التي شكّلت في الفترات السابقة خياراً لهم، إلّا أنها لم تعد كذلك بفعل انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي أحالت أكثر من 90% من اللاجئين الفلسطينيين إلى ما دون خطّ الفقر، وكانت عدد من المدارس الرسمية، قد رفضت تسجيل الطلاب الفلسطينيين، للسنة الدراسية 2021/2020 المنقضية، مسنودة بقرار وزارة التربية والتعليم السابق أكرم شهيّب بتخصيص المرحلة الأولى من فترة التسجيل للتلاميذ اللبنانيين، والمرحلة الثانية تسترجع الطلاب الفلسطينيين. وبات الأهل يفضلون مدارس الأونروا<sup>77</sup>.

وكانت وكالة الأونروا قد قدمت بدل مواصلات للطلاب في المدارس خارج المخيمات لمدة ثلاثة أشهر من بداية العام الدراسي، ولكن حتى الآن غير واضح إن كانت قادرة على تأمين هذه المساعدة لنهاية العام الدراسي لصعوبات تواجهها مع الممولين في الخارج.

وبالرغم أن مدارس الأونروا هي الملاذ الأفضل في الوقت الراهن، مقارنة بباقي المدارس الخاصة أو حتى الرسمية، إلّا أنها تعاني من الانحدار في البيئة التعليمية، الأمر الذي يتناقض مع التوصيات الصادرة عن معظم الدوائر والجهات التربوية الدوليّة، والتي تسترشد بالقوانين الدولية وخصوصاً المتعلقة بحقوق الطفل ولا سيما الماديتين (27 و 28) في نص اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، التي تؤكد مسؤولية الدول على توفير بيئة دراسية تشجّع على التعليم، وتوفر إمكاناته وأدواته للأطفال<sup>78</sup>.

<sup>77</sup> موقع بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 2022/9/22، انظر: <https://bit.ly/3HMLM1B>

<sup>78</sup> للمزيد انظر: اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة - نسخة الأطفال، موقع صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف): <https://uni.cf/3jsz7aF>



ولجأ البعض من الطلاب الى التسرب المدرسي (وبنسبة غير مؤكدة من الأونروا حتى الآن)، وبحسب التقارير الميدانية لفرق البحث الميداني لمؤسسة (شاهد)، فإن ثمة أسباب كثيرة تدفع الأطفال الفلسطينيين في لبنان إلى التسرب من المدارس والتوجه إلى العمل مبكراً، منها الظروف الاقتصادية الضاغطة، وأزمة كورونا، والفقر المدقع الذي يعيشه اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وانتشرت ظاهرة عمالة الأطفال في الوسط الفلسطيني، حيث أُجبر الكثير من الأطفال على العمل بظروف قاسية وأشغال معظمها شاقة بالنسبة لأعمارهم (حدادة، دهان بيوت، كهرباء، ميكانيك، بلاط، ألمنيوم، جمع الخردة...) مما يعرضهم لكثير من الاستغلال. ولعلّ ما يجري يتعارض بشكل رئيسي مع روح اتفاقية حقوق الطفل الدولية لعام 1989 لا سيما في مادتها (1-32)، والتي تحارب عمالة الأطفال والاستغلال الاقتصادي لهم وأي عمل يُرَجَّح أن يكون خطيراً أو يمثل إعاقة لتعليم الطفل، أو يكون ضاراً بصحة الطفل أو بنموه البدني، أو العقلي، أو الروحي، أو المعنوي، أو الاجتماعي.

### التوصيات:

بعد أن تناول هذا التقرير واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بشكل مفصل كما سبق ذكره، سواء بما يتعلق بواقعهم القانوني وعلاقتهم بالمؤسسات الرسمية، أو بما يتعلق بالتقييم الموضوعي لوكالة الأونروا. وبعد أن سلطت الضوء على الأزمة الاقتصادية وانعكاس كل هذه التحديات على اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، وعلى المرأة والطفل الفلسطيني بشكل خاص.

إننا في المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد) نؤكد على أن هناك جهات عديدة تتحمل مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ويجب أن تقف أمام التزاماتها القانونية والأخلاقية، وأبرزها: الحكومة اللبنانية، منظمة التحرير الفلسطينية، الفصائل الفلسطينية، وكالة الأونروا والمجتمع الدولي. وبناء عليه فإننا نوصي بما يلي:

## أولاً بما يخص المجتمع الدولي ومنظمة التحرير الفلسطينية:

1. نطالب الدول المانحة بالاستمرار في دعم الأونروا لكي تتمكن من تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين بشكل يحفظ كرامتهم.
2. نطالب اليونيسيف بتنفيذ برامج ترفيهية وبرامج دعم نفسي اجتماعي للأطفال المتسربين من المدارس.
3. ندعو منظمة التحرير الفلسطينية الى إنشاء صندوق إغاثة خاص لمساعدة مجتمع اللاجئين على تجاوز تداعيات الأزمة.

## ثانياً: بما يخص الحكومة اللبنانية والفصائل الفلسطينية واللجان الشعبية والأهلية:

4. ضرورة السعي الجاد لدى الحكومة اللبنانية والمجلس النيابي لإقرار الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان.
5. ضرورة استكمال العمل بمكنة الأوراق الثبوتية للاجئين، وحلّ مشكلة فاقد الأوراق الثبوتية لنحو 4,750 من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.
6. ضرورة إيجاد حلّ مع الجهات الحكومية لتسهيل إدخال مواد البناء للمخيمات الفلسطينية.
7. العمل على تعديل القانون 129، ولا سيما المادة 9 المتعلقة بقانون الضمان الاجتماعي، بحيث تصبح نسبة ما يسهم به رب العمل 8.5% للعامل اللبناني والعامل الفلسطيني بدلاً من 25% للعامل الفلسطيني لقاء إفادته من تعويض نهاية الخدمة حصراً، كما ينص القانون، لأن بقاء هذه النسبة بهذا المستوى تجعل أرباب العمل يعزفون عن تشغيل العمالة الفلسطينية.
8. نوصي المشرع اللبناني بوضع قانون يُعرّف باللاجئات الفلسطينيات في لبنان، ويلغي كافة أشكال التمييز ضدّ المرأة الفلسطينية في لبنان.



9. ضرورة تشكيل قوة أمنية مشتركة في كافة المخيمات الفلسطينية المنتشرة على الأراضي اللبنانية للحدّ من السلاح المتقلت والفوضى بين الحين والآخر. إضافة إلى دعم القوة الأمنية المشتركة المتواجدة في بعض المخيمات بالإمكانات البشرية والمادية اللازمة لضمان استمرار عملها.

10. العمل على المراقبة الدائمة لحالات العنف الأسري، ونشر الوعي لمنع حدوث حالات عنف، وحماية النساء بمساءلة المسؤولين عن هذه الحالات.

### ثالثاً: بما يخص وكالة الأونروا:

11. على الأونروا أن تتابع إصدار النداءات العاجلة لتلبية الاحتياجات الفورية للاجئين الفلسطينيين، والحرص على تقديم مساعدات مالية وعينية لهم بشكل دوري في ظل الأزمة الراهنة في لبنان.

12. أن يشمل برنامج العسر الشديد "الشؤون" كافة اللاجئين الفلسطينيين، لا سيما النساء، وتخصيص دعم خاص بالنساء الفلسطينيات يساعدهن على الحصول على حاجاتهن الأساسية.

13. النظر في طلبات ترميم المنازل المقدمة من قبل العائلات الفلسطينية، ورفع الخطر المحدق بحياة هذه العائلات.

14. زيادة دعم الخدمات الصحية التي تقدمها للمرأة الفلسطينية في لبنان داخل عياداتها الصحية، والعمل على تحسين نوعية الخدمات الطبية التي تقدمها من ضمنها تأمين كافة الاحتياجات الصحية لها.



15. تأمين الرعاية الصحية اللازمة للأطفال بما يتناسب مع اتفاقية حقوق الطفل في مادتها (24).

16. وضع خطة استراتيجية في القطاع التعليمي بالشراكة مع المجتمع المدني لمواجهة التحديات التي يعيشها هذا القطاع في لبنان.

17. تأمين بدلات نقل للطلاب الذين يسكنون خارج المخيمات للتخفيف عن عائق الأهل في هذه الظروف الاقتصادية الصعبة.

18. توظيف عدد كاف من المدرسين بما يتناسب مع الحاجات التعليمية.

19. نؤكد على حق المعلمين في التظاهر السلمي وحرية التعبير التي يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان.